جامعة العربي التبسي – تبسة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المتغير الدولاتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي – دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية:

التخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

إسمهان فتني

إشراف الأستاذ:

سمير كيم

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
نسرين نموشي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
سمير كيم	أستاذ مساعد أ	مشرفا مقررا
إيناس شيباني	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

سورة الزمر الآية 09

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الذي لا حصر لنعمه ولا حدود لفضله، الذي بكلماته ترتاح النفوس، وتبتهج القلوب، الذي أعاننا ووفقنا على انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

"كيم سمير" الذي لم يبخل علينا بنصائحه ولم يتوانى في تقديم كل ما هو مفيد

إلى من ساهم في كتابة وإخراج هذا البحث

وكل الإحترام والتقدير إلى كل من وقف بجانبنا وشجعنا على إتمام هذه الدراسة، وذلل الصعاب التي كانت تعترض سبلنا سائلين المولى عز وجل أن يجزيهم علينا خير الجزاء.

مقدمة

مقدمة

أدت ظاهرة العولمة ومانتج عنها من سرعة التبادلات إلى التأثير في أمن الدولة ، فنتيجة لسرعة التبادلات بين الدول والاقاليم في مختلف المجالات أصبحت الدول تتأثر بما هو حاصل في نطاقها الاقليمي، فاختراق العولمة للحدود جعل أمون الدول مهددة من جميع النواحي، كما أدى استفحال العديد من التهديدات (الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية)، وكثرة الصراعات في النظام الدولي في مختلف الحقب الزمنية إلى جعل الدول تدرك أنه لا بد من التوجه إلى لغة الجماعة لإدارة واحتواء مختلف المشاكل الأمنية في النظام الدولي وقد تعزز هذا الطرح بشكل كبير بعد فترة الحرب الباردة.

ونظرا للتشابك والتفاعل بين مختلف التهديدات في عالم اليوم وسرعة انتشارها وتعقد طبيعتها، وأن ما يحدث داخل دولة معينة يؤثر على النطاق الإقليمي، جعل الدولة تدرك مدى خطورة هذه التهديدات على أمنها القومي خاصة وأن العامل الجغرافي أصبح غير كاف لدحض هذه التهديدات، وهوما جعل الدولة تتجه نحو تحقيق ولو الحد الأدنى من الأمن في نطاقها الإقليمي بما يحقق لها أمنها الداخلي.

وباعتبار أن الجزائر تدرك أن أمنها من أمن الدائرة المغاربية، نظرا لموقعها الجغرافي حيث تعد الجزائر قلب المنطقة المغاربية التي تشهد العديد من التهديدات، هذه الأخيرة لها انعكاسات سلبية سواء على أمن الجزائر أو أمن المنطقة المغاربية ككل، وهو ماجعل الجزائر تفرض دورها الإقليمي لمواجهة هذه التهديدات وبعث الأمن والسلم في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وأخرى عملية، وتتمثل فيما يلي:

الأهمية العلمية:

-يمثل هذا الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة، لذلك فهو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية اليوم.

-معرفة طبيعة التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأمن الإقليمي.

الأهمية العملية:

-يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة باعتباره مرتبطا بالدولة.

-التعرف على أحد مستويات الأمن وهو الأمن الإقليمي والتطرق إلى الأهمية التي يكتسيها في ظل عالم تتنوع فيه التهديدات.

أسباب اختيار الموضوع:

هذه الدراسة هي نتاج لأسباب ذاتية وأسباب موضوعية

أسباب ذاتية:

-الرغبة في تناول هذا الموضوع، فهو موضوع جد مهم لطلبة الدراسات الأمنية والإستراتيجية خاصة في الوطن العربي، لذا تمت دراسته.

-الإنتماء إلى المغرب العربي، وهو ما يحتم علينا دراسة التهديدات التي يعاني منها حتى نستطيع أن نستشف بعض الحلول لمواجهتها في إطار حفظ الأمن المغاربي.

-السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية والعلمية عبر البحث في هذا الموضوع.

أسباب موضوعية:

-يعد موضوع الأمن الإقليمي من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا تسعى إليه الدول. وباعتبارنا طلبة في العلوم السياسية، فان هذا الموضوع يدعون لدراسة مختلف التهديدات وكيف عملت الدول على مواجهتها في النطاق الإقليمي.

- تسليط الضوء على أبرز التهديدات الأمنية التي عرفت تحولا بعد الحرب الباردة، وكيف أثرت على المغرب العربي.

الدراسات السابقة

تّم تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة الباحث **حسام حمزة** في مذكرة ماجستير بجامعة باتنة بعنوان:"**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"سنة2011م، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على مدى الترابط الموجود بين الأمن القومي الجزائري والدوائر الجيوسياسية المحيطة بها و بما تحتويه من تهديدات تؤثر على الأمن القومي الجزائري، وتقتصر إشكالية الباحث على تأثير التهديدات(الجديدة والتقليدية) والتفاعلات الأمنية التي تحصل فيما يحيط بالجزائر على أمنها القومي.

وفي محاولته للإجابة عن إشكاليته اقترح الباحث عدة فرضيات، وهي:

- إما ان تتأثر الجزائر ايجابيا بالأمن والاستقرار ضمن الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي اليها وتحيط بها فتكون هذه الدوائر عاملا لتعزيز أمنها القومي واعطائها قدرة أكبر في مواجهة التهديدات أو العكس.
- اذا كان العداء بين دولتين (أو دول) مستحكما نتيجة تجارب تاريخية تدعمها سلوكيات حالية لإحداهما تهدد الأمن الصلب للآخرين فمن الأرجح أن لا تقود لا التهديدات اللينة والعابرة للأوطان بما تستدعيه من تعاون متعدد الأطراف.
- كلما كانت دائرة(أي دائرة) من الدوائر الجيوسياسية مصدر التهديد صلب وجودي ومحدق لأمن الجزائر ومؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية، سيما إذا اعتمدنا –على الدولة كمرجعية – كلما زاد الاهتمام بها وتعاظم حضورها ضمن الشواغل والإستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية والعكس صحيح.

وتوصل الباحث الى استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

–من الجلي جدّا تأثر الجزائر بمجريات الدوائر الجيوسياسية التي تقع ضمنها أو تجاورها وأنّ منشأ هذا التأثر بالاساس هو اتساع إقليم الدولة الجزائرية، وارتباطه بفضاءات جيوسياسية عديدة.

–بالنسبة للدائرة المغاربية، فيغلب على فواعلها الأمنيين الطابع الدولي وعلى تهديداتها للأمن القومي الجزائري البعد الصلب والكامن.

–فيما يتعلق بالدائرة الإفريقية فيغلب على فواعلها الطابع غير ودون الدولي، وعلى تهديدات البعد اللين، لكن هذا لا ينبغي أبدا ثقل تأثيرات تهديداتها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي الجزائري.

-ان أكبر مصدر للخوف الجزائري وأثقل تهديد من حيث الحجم ضمن الدائرة الإفريقية والذي يقع على رأس شواغل الدولة الجزائرية الأمنية هو الإرهاب.

-أثرت تهديدات مغاربية وإفريقية المصدر على مدركات وسياسيتي الجزائر الأمنية والعسكرية على الصعيدين القطري والإقليمي.

-بالنسبة للدائرة المتوسطية فإن أخطر تهديد صلب وكامن متوسطي مؤثر على أمن الجزائر نتج أساسا عن حظر ونزع التسلح المفروضين من قبل القوى الأورو-أطلسية على دول الجنوب.

2-دراسة الباحث **إبراهيم سعادة** في مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر، بعنوان:"**الجزائر والأمن الإقليمي**" (2013)، ركز في هذه المذكرة عن دور الجزائر في تحقيق الأمن الإقليمي، وتضمنت التساؤلات التالية:

-التساؤل عن استراتيجية الجزائر في تحقيق الأمن الإقليمي.

-نوع المشاكل التي تهدد أمنها، وكيف عملت للقضاء عليها.

-كيف تعاملت مع محيطها المجاور، وهل الأمن الإقليمي يبنى ويقوم على التعاون، وهل يحمى بالاتفاقيات أم بالتحالفات؟.

وفي محاولة لإجابة عن هذه التساؤلات تم وضع جملة من الفرضيات، وهي كما يلي:

-قضية الصحراء الغربية وأثرها العميق على العلاقات الجهوية.

- استراتيجية مواجهة التهديد لأمن الجزائر من خلال تدعيم إتحاد المغرب العربي، والتعاون الإفريقي.

-التعاون الدولي من خلال التعاون مع دول حوض المتوسط والتعاون مع منظمة حلف الشمال الأطلسي.

وتم التوصل إلى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-الجزائر ونظرا لخصائصها احتلت مكانة هامة على المستوى الدولي مما مكنها أن تلعب دورا على المستوى الإقليمي والدولي.

-الجزائر حاولت أن تكون حاضرة في إقليمها والعمل على حل المشاكل الأمنية دون أن تتركها تصل إليها.

– التكتلات لا تواجه إلا بالتكتلات وهو ما حاولت الجزائر تجسيده على أرض الواقع.

–الحزام الأمني الذي تنشده الجزائر وتريد تحقيقه يتمحور حوله التعاون الضامن لتقارب الدول والشعوب.

– إستراتيجية الجزائر الإقليمية مبنية على احترام القانون الدولي.

الإشكالية:

سيتم في هذا العمل العلمي التطرق إلى موضوع دور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي:دراسة حالة دور الجزائر في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي.

وعليه تبحث إشكالية هذا موضوع عن دور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي

وهي كمايلي:

كيف يمكن للجزائر أن تحافظ على السلم والأمن الإقليمي ضمن الدائرة المغاربية؟.

ولتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية ، وهي كما يلي:

–ما المقصود بالأمن الإقليمي ؟

–ما هي أهم التهديدات المهددة للأمن في المغرب العربي؟

–ما هو دور الجزائر الأمني في المنطقة المغاربية؟

الفرضيات:

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج، تم اختبار الفرضيتين التاليتين:

كلما اتسعت دائرة التهديدات الأمنية بالمغرب العربي، كلما ساهم ذلك في التوجه إلى لغة مشتركة لمجابهتها.

–كلما تم العمل على التعاون والتنسيق الأمني، كلما ساهم ذلك في حفظ الأمن المغاربي.

المناهج المعتمدة:

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، سيتم هذه الدراسة توظيف عدد من المناهج وهي كما يلي:

-**المنهج التاريخي:** يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وبالتالي فإن هذا الموضوع يتطلب الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية لدور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي: مثل التطرق إلى ظهور الأمن الإقليمي، الإرهاب الدولي ... .

-**منهج دراسة الحالة:** يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل عام ووافي، نتناول فيها العديد من المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال استقصاء مجموعة من التفاصيل لدور الجزائر في حفظ الأمن المغاربي كأنموذج لدور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي.

تقسيم الدراسة:

سيتم في هذه المذكرة دراسة الموضوع في فصلين إضافة إلى مقدمة وخاتمة، يهدف **الفصل الأول** إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة والأمن الإقليمي حتى يتم فيما بعد إدراك وفهم هذه القضية على الصعيد العملي، ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، يدرس المبحث الأول مفهوم الدولة وما ارتبط بها، كالأركان والخصائص، بينما يدرس المبحث الثاني ما هية الأمن الإقليمي من خلال تعريفه والتطرق إلى أشكال و أهداف الأمن الإقليمي، أما المبحث الثالث فيتناول أهم النظريات الدارسة للأمن الإقليمي، من خلال التعرف على هذه النظريات والتي تحاول تفسير الأمن الإقليمي.

أما **الفصل الثاني** فيتضمن دراسة تحليلية لدور الجزائر في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي، حيث سيتم التركيز فيه على دور الجزائر في حفظ الأمن في المنطقة المغاربية، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث، يدرس المبحث الأول التحديد الجيواستراتيجي لمنطقة المغرب العربي من خلال التطرق إلى الموقع الجيوبوليتيكي للمنطقة المغاربية، بالإضافة إلى ما تكتسيه هذه المنطقة من أهمية. بينما يدرس المبحث الثاني مجموعة التهديدات الأمنية المهددة للأمن المغاربي، من خلال تصنيفها إلى تهديدات بنيوية، وتهديدات نسقية، أما المبحث الثالث فيتناول نظرة عامة حول الجزائر ضمن نطاقها الإقليمي

المغاربي، أما المبحث الرابع فهو دراسة تحليلية لدور الجزائر الوظيفي في إرساء السلم والأمن في المنطقة من خلال تعامل الجزائر مع التهديدات المعاصرة التي تشهدها المنطقة، وكذا إقامة علاقات مع دول المغرب العربي لتنسيق الجهود من أجل تحقيق أمن الدول المغاربية ككل.

الفصل الأول: الدولة والأمن الاقليمي – دراسة ايتيمولوجية ونظرية –

عرف مفهوم الدولة والامن تطورا واهتماما كبيرا سواء في الدراسة النظرية او الممارسة العملية وعلى مختلف الاصعدة السياسية، الجيواستراتيجية، الاقتصادية، الاجتماعية، وعلى مختلف المستويات سواء في الاطار الوطني او الاقليمي او العالمي، فمفهوم الدولة ومفهوم الامن من اصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي في العلاقات الدولية، نظرا لارتباطهما ببعضهما البعض، ففي عالم تعددت فيه الفواعل الدولية بالإضافة إلى توسيع مفهوم الأمن من الأمن الصلب إلى الأمن اللين، وانتشاره من المستوى الوطني إلى الإقليمي فالعالمي، فقد إقتضى الأمر أن تقوم الدولة بمهمة حفظ الأمن في مختلف مستوياته لاسيما الأمن الإقليمي.

المبحث الاول: الدولة مقاربة مفاهيمية:

الدولة وباعتبارها الصيغة الاكثر تطورا والتي تم اعتمادها رسميا لدى الشعوب، فانها لا بد ان تتوفر على اركان تحددها وكذا خصائص تميزها عن باقي اشكال التنظيمات الاخرى، حتى تستطيع ممارسة سلطتها كاملة ضمن حدود اقليمهاوعلى مواطنيها وعلى مستوى علاقاتها الخارجية.

المطلب الاول: تعريف الدولة

من الناحية اللغوية: كلمة" الدولة"في اللغة العربية اشتقاق من فعل دال، يدول، دولا، بمعنى دار اوتبدل اوتغير من حال الى اخر، ودالت الايام: دارت وتحولت من قوم الى اخر، والدولة بضم الدال الشيئ المتداول.[1] **قال الله تعالى:﴿ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فلله ورسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم ﴾**[2]

في اللغات الاجنبية :اللغة الانجليزية "**State**":يقرر جميع علماء اللغة ان الاصل البعيد لكلمة دولة هوالكلمة اللاتينية **Status** وهي كلمة ذات معنى عام تدل على وضع مستقر معين واسلوب وجود

[1]–سليمان صالح الغويل، **الدولة القومية –دراسة تحليلية مقارنة–** (ليبيا:دار الكتب الوطنية، 2002)، ص 34

[2]–**سورة الحشر**، الاية 07

لوصف وضع اجتماعي اواقتصادي معين اوحياة، فقد استعملت كلمة **Status** التي توحي في استعمالها بوصف تنظيم اوبناء قانوني خاص لجماعة معينة[1]

وفي الايطالية "**Stato**"اللاتينية هي الاصل اللغوي نفسه الذي اشتقت منه كلمة دولة**Status** وكلمة **Etat** في الفرنسية. و" **Staat**" في الالمانية [2].

اصطلاحا: فقد تعددت تعاريف الدولة بتعدد وجهات النظر التي يأخذ بها الكتاب وحسب اختلافهم وتركيزهم على عوامل معينة دون اخرى.

يرى الدكتور "**حسن لطيف كاظم الزبيدي**" انه ينبغي ابتداء بالحديث عن المفهوم الاصطلاحي للدولة الانصراف الى معنيين متداخلين:

المعنى الاول:هوان الدولة تعني الجهاز اوالتنظيم الذي تلجا اليه الحكومة اوالسلطة كي تمارس احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف.

المعنى الثاني:فيكاد يكون مرادفا لمعنى المجتمع، وهوبذلك يقضي بان المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة اوالسلطة.[3]

---

[1] سليمان صالح الغويل، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] –**المكان نفسه.**

[3] –السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات التحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص 22.

ويمكن ابراز مضمون الدولة من خلال ايضاح فروع ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع البشري في الشكل (رقم:01): **فروع ظاهرة السلطة في المجتمع البشري.**

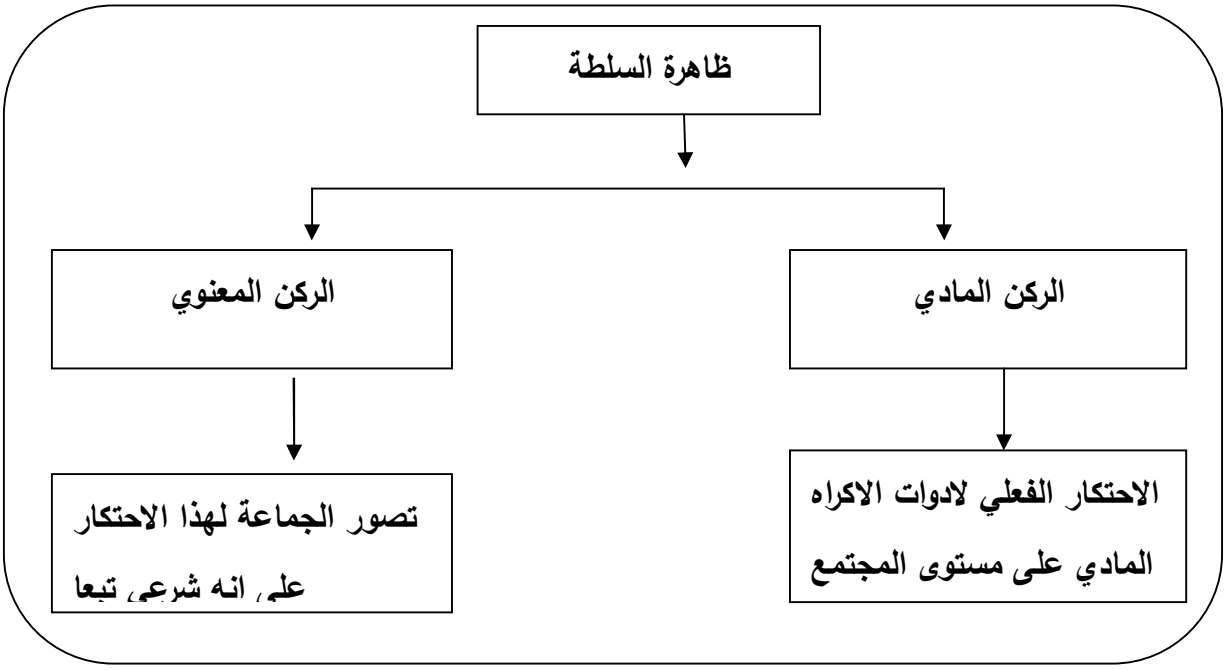

المصدر:محمد طه بدوي، ليلى امين موسى، **مدخل الى العلوم السياسية** (الاسكندرية:منشاة المعارف، 2001)، ص 18.

يبرز هذا الشكل مضمون الدولة النظري بشقيه من خلال إيضاح ظاهرة السلطة بشقيها، فمن خلال الركن المادي يتضح لنا هي الوحيدة التي تمارس احتكارها الشرعي لوسائل العنف، في حين يمثل الركن المعنوي خضوع الشعب للسلطة السياسية.

أما موسوعة السياسة فتعرف الدولة: " الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى من المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين وإحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج" [1].

1– إبراهيم الكيالي، **موسوعة السياسة**، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص. 708.

في حين نجد العميد "**ديقويت**" **duguit** " قد نظر للدولة على أساس التضامن الإجتماعي القائم على الإختلاف السياسي، فهو يحدد مفهوم الدولة على أنها: " عبارة عن ظاهرة إجتماعية تنشأ وتتحقق من واقع حياة الافراد الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي بينهم، فيقوم مجتمع بشري يسوده الإختلاف السياسي بين أفراده، أي وجود فئة حاكمة وأخرى محكومة كنتيجة للاختلاف السياسي لأفراد المجتمع " [1]. يركز هذا التعريف على أن الدولة تنشأ من خلال وجود أفراد تجمعهم روح التعاون والتضامن الإجتماعي، ولولاهم لما وجدت هذه الدولة.

ولعل أول من استعمل كلمة دولة بمفهومها الشاسع في هذا العصر هوالمفكر الايطالي **نيكولا ميكيافللي** " **Nicola Mechiavelli**"، حيث وردت في السطر الأول من كتابه الأمير " **Le Priance** " بهذه العبارة: "كلها دول وهي إما جمهوريات أو إمارات"، هذا المفهوم للدولة كان من الصعب ملاحظة في المصادر الأولى لكلمة الدولة، ذلك أن ميكيافللي قد قصد باستعماله مصطلح "**الدولة**"؛ تحديد مفهوم الدولة كما هي عروفة الأن، سواء كانت جمهورية أو ملكية، وهناك عدة أمثلة وردت في كتابه "**الأمير**" توضح ذلك، منها قيامه بالمقارنة بين الدولة الحديثة ونظيرتها الدولة القديمة...وهذا المفهوم هوالذي حدد فيما بعد الملامح الرئيسية للدولة وفقا لما عرضه ميكيافللي بأنها: "هي المنظمة المخولة بما تملك من سلطة فعلية، التحكم في إستعمال القوة على شعب معين وفي حدود إقليم معين"[2].

[1]– سليمان صالح الغويل، **المرجع السابق**، 36.

[2]– **المرجع نفسه**، ص ص، 32– 33.

في حين يعرف "**ماكس فيبر**" **Max weber** الدولة على أنها مشروع سياسي منظم ولها سلطة الإكراه تمارسها على رقعتها الجغرافية وعلى السكان القاطنين فيها، كما تعمل على إحتواء كل أشكال الفعل التي تحدث في نطاق سيادتها" [1]، يركز هذا التعريف على الوسائل التي تستخدمها الدولة وليس الغاية من وجودها.

أما **مدرسة التبعية** فيعرف روادها الدولة على أنها: "جهاز يعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية، والحكومة ما هي الا لجنة لادارة شؤون هذه الطبقة"[2]، فهذا التعريف يشير إلى أشكال السيطرة التي تمارسها طبقة معينة لقهر الطبقات الأخرى.

فالدول تحكم الشعوب ضمن منطقة تحدها الحدود، وهي تنطوي على قوانين، وضرائب، ورسميين وعملات، وخدمات بريدية، وشرطة وجيوش وتفاوض في المعاهدات، تنظم الحياة بألف طريقة وطريقة، كما أنها تنادي بالسيادة على أراضيها.[3]

أما الأستاذ **كاريه دي ملبير** " **Carré de Malberg**"فقد عرف الدولة على أنها:"مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، لها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا أمرة وقاهرة"[4].

أما الأستاذ **إسمان** " **Esmein**"فيعرف الدولة بما يلي:

« L'Etat est la personnification juridique dune nation »

---

[1]– سميرة شرايطية ، تأثير الدولة الفاشلة على الإستقرار الأمني– دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية" **رسالة ماجستر في العلوم السياسة والعلاقات الدولية**، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 39.

3- **المرجع نفسه**، ص 40.

4–مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص ص 215– 216.

[4]–منصور ميلاد، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، (ليبيا:جامعة ناصر، 1991)، ص 54.

بمعنى؛ أن الدولة هي التشخيص القانوني لأمة ما[1].

في حين يرى **راتزل " Ratzel"**أن الدولة:"هي عبارة عن جزء من الأرض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة له اتجاه وشعور خاص وفلسفة أوفكرة واضحة محددة"[2].

وكتعريف إجرائي للدولة يمكن تعريفها على أنها:"ذلك الشخص المعنوي الذي يضم مجموعة من البشر يقيمون على رقعة جغرافية ويخضعون لسلطة حاكمة "

المطلب الثاني: أركان الدولة

من خلال تقديم التعاريف السابقة يتضح لنا أنه ورغم خلاف الفقهاء في وضع تعريف محدد للدولة، إلا أنهم أجمعوا واتفقوا على وجود أركان للدولة، (الشعب، الإقليم، السلطة السياسية)، وإن كان هناك من يضيف إليها الإعتراف الدولي.

أولا:المجموعة البشرية (الشعب): يعتبر العنصر البشري الركن الأساسي الأول لقيام الدولة ولا يمكن أن تقوم بدونه، ولكن لا يشترط أن يبلغ أفراد المجموعة البشرية عددا معينا فقد يكونوا مئات الملايين أوبضعة الاف فقط، ومع هذا يشترط أن تكون المجموعة البشرية مكونة في اغلبها من افراد يتمتعون بجنسية الدولة[3].

[1]–داود الباز، **بناء الدولة –المفهوم، الأركان، الشكل**، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2006)، ص 14.

[2]–مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص 125.

[3] –جورج بوردیو، **الدولة**، (تر:سليم حداد)، (بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, ط.1، 2002), ص.18

فالشعب يتكون من مجموعة كبيرة من الناس تجمعهم الرغبة في العيش المشترك ولا يمكن تحديد عدد او حد ادنى وحد اقصى لعدد الناس وافراد الشعب، على ان كثرة عدد السكان لاشك تعتبر عاملا هاما في ازدياد قدر الدولة وشانها.[1]

وللشعب مدلولان إجتماعي والاخر سياسي، فالشعب الإجتماعي يقصد به: مجموعة الافراد الذين يقطنون إقليم الدولة وينتمون إليها ويتمتعون بجنسيتها، اما الشعب السياسي فيقصد به: مجموع الاشخاص الذين يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية، كالحق في الإنتخاب مثلا، وبذلك يخرج الافراد الذين لا يتمتعون بحق الإنتخاب من مضمون الشعب السياسي.

وقد يتطابق تعريف الشعب مع الامة وقد يختلف عنها كما هو حال الامة العربية المقسمة إلى دول فشعب الدولة يتكون من امة اوجزء منها او عدة امم، اما الامة فهي مجموعة من البشر يسود بينهم روح الترابط والإتحاد، وتجمعهم الرغبة في العيش المشترك فوق إقليم معين، نتيجة لتظافر عدد من العوامل التي حولتهم إلى قوم يتميزون عن غيرهم من الجماعات البشرية , وتتنوع العوامل التي تساهم في إيجاد الامة حيث تشمل اللغة والدين والتاريخ المشترك، والمصالح الإقتصادية والجنس والإقليم وما يتفرغ عنها من عوامل كوحدة المشاعر واللآلام والثقافة المشتركة والبيئة، والعادات والتقاليد الواحدة[2].

اما بالنسبة للامة والدولة فالاختلاف يمكن في ان الامة هي جماعة من الافراد تجمعهم روابط موضوعية، اما الدولة فهي وحدة سياسية قانونية وضعية، إضافة إلى ان الدولة هي عنصر من عناصر الامة، وإذا كانت الدولة والامة تشتركان في عنصر الشعب والإقليم، فإن الامة بمكوناتها السابقة ليس يلازم ان تكون دولة واحدة مادامت لا تخضع لسلطة سياسية واحدة يمتد نفوذها إلى سائر الافراد والجماعات المكونة لها.

---

[1] – **المكان نفسه.**

[2] –داود الباز، **المرجع السابق**، ,ص104.

ومن هنا فإن الكثير من الامم انقسمت إلى دول متعددة مثل الامة العربية في وضعها الحالي والامة الكورية وكذلك الامة الالمانية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام**1945**م حتى إعادة توحيد الالمانيتين في عام **1990**م.كما ان العديد من الشعوب قد اندرجت تحت ظل دولة واحدة رغم تباين ثقافتها وعاداتها وتقاليدها ومن ذلك الشعب السوداني والشعب السويسري مثلا.[1]

ثانيا: الإقليم

يمثل الإقليم الركن الثاني من أركان الدولة، والمقصود بالإقليم هو البقعة المحددة من الأرض التي يستقر علبها الشعب ويمارس نشاطه فوقها بشكل دائم ومستقر، وتوافر الإقليم يعتبر شرط ضروري لوجود الدولة لأنه المجال الذي يمكنها من فرض سلطتها على من فيه، وهو تأكيد لاستقلالها اتجاه الدول الأخرى، كما أنه عامل ضروري لاستقرار ودوام الجماعة , وهو الذي يساعد بلورة العنصر الاجتماعي الذي يجمع دولة الأفراد[2].

ويشتمل إقليم الدولة على أرضها وبحرها وسمائها:

1- **الإقليم البري(الأرض):** فلا خوف عليه، فهومساحة الأرض التي تخضع لسلطان الدولة، ولا يمتد هذا السلطان لخارجها، ومن هنا يجب أن يكون إقليم الدولة محددا بحيث تنتهي سيادة الدولة عند حدود هذا الإقليم لتبدأ حدود أخرى، وقد تكون الحدود بين الدولة الطبيعية كوجود الجبال أو أنهار تفصل بينها، وقد تكون صناعية كوضع علامات من أبراج، أسوار أو أعمدة أو خلافة، وقد تكون وهمية أومتصورة مثل خطوط عرض أوطول..[3] وبالطبع فكثيرا ما تحدث الخلافات والمنازعات والحروب بين الدول بخصوص حدودها المشتركة مما يؤدي إلى تعيين الحدود بواسطة الاتفاق ومن خلال اللإسترشاد بقواعد العرف

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 35.

[2]-مجدي مدحت النهري، **النظم السياسية، بين النظرية والتطبيق** (الأردن:مكتبة العالمية، 1988)، ص 17.

[3]- داود الباز، **المرجع السابق**، ص 35.

الدولي في هذا الخصوص. ويلاحظ أن الإقليم البري يشمل جميع الأعماق إلى ما لانهاية بما تحويه من موارد وثروات طبيعية كما يشمل جميع الظواهر من العالم طبيعته كوديان وأنهار وسهول..

2- **أما الإقليم الجوي:** فلم يثر أي خلاف رغم ازدياد أهميته باتساع حركة الطيران الدولي في السلم والحرب فهويتمثل في كافة طبقات الجوالتي تعلوإقليم الدولة الأرضي والمائي، وقد لجأت الدول في العصر الحالي إلى عقد الاتفاقيات المختلفة بشأن الملاحة الجوية وتنظيم مرور الطائرات الأجنبية داخل الإقليم الجوي لكل دولة.[1]

غير أن جانبا كبيرا من الفقهاء والمفكرين بات يلاحظ أن فكرة سيطرة الدولة على إقليمها الجوي أي طبقات الهواء التي تعلو إقليمها إلى ما لا نهاية من الارتفاع، هذه الفكرة باتت فكرة نظرية صعبة التحقيق بعد أن أصبح بإمكان العديد من الدول لإطلاق الصواريخ وسفن الفضاء والأقمار الصناعية لتخترق طبقات الجوفي سائر أنحاء العلم دون حاجة الحصول على موافقة الدول المعنية ودون توافر أية قوة لدى معظم الدول الأخرى على مجرد رصد هذا الاختراق وفضلا عن مواجهته أوالقضاء عليه.

3- **إقليم الدولة البحري وحدوده:**هومن أكثر ما أثار الخلافات، ولكن لا خلاف على أن هذا الإقليم يشمل كل البحار والأنهار والبحيرات التي تقع ضمن حدود إقليم الدولة الأرضي، ولا خلاف على أن سائر الدول الحق في نصيب من البحار العامة التي تلاصق أرضها. لكن الخلاف وقع في حدود هذا النصيب.[2]

ثالثا: السلطة السياسية:

الركن الثالث من أركان الدولة هو ركن السلطة السياسية أوالهيئة الحاكمة، ويقصد بها تلك الهيئة المنظمة التي تتولى حكم الشعب والإشراف على مصالحه ورعايتها وإدارة الإقليم وحمايته وتعميره وتنظيم، استغلال ثرواته، فلا يكفي أن يكون هناك شعب يقيم على مساحة من الأرض لقيام الدولة بل لا

[1]–مجدي مدحت النهري، **المرجع السابق**، ص 17.

2- داود الباز، **المرجع السابق**، ص 39.

بد من وجود قوة أوسلطة أوحكومة لفرض السلطة على الشعب في إطار الأرض وأن تعمل هذه الحكومة على تنظيم أمور الجماعة وتحقيق مصالحها والدفاع عن هذا بالرضا والقبول فإن الحكومة تكون فعلية وليست شرعية مهما فرضت نفوذها على المحكومين كما أن رضا المحكومين وإن لم يكن شرطا لازما لقيام سلطة الدولة بالأساس إلا أنه بالتأكيد شرط لاستمرارها واستقرارها وعدم تعرضها لمخاطر ضخمة تهدد وجودها بالزوال.

وطبقا لنظرية السيادة فإن السلطة السياسية للدولة تتميز بأنها سلطة ذات سيادة في الداخل بحيث تكون سلطة أمرة عليا تفرض أوامرها على الجميع مما يقتضي أن تكون حائزة لأكبر قوة مادية في الداخل، وهي القوة العسكرية حتى تفرض سلطانها على سائر الجماعات في الداخل وتلزم بطاعتها. كذلك فهي سلطة أصلية مبتدئة لا تنبع من سلطة أخرى بل تستمد منها الهيئات والأجهزة الأخرى سلطاتها واختصاصاتها الممنوحة.[1]

كما أن تلك السلطة يمكن أن تتأثر بعوامل عديدة سواء دينية أونفسية أواقتصادية أواجتماعية أو تاريخية...، أما عن المشروعية والسلطة الشرعية فهما مصطلحين كثيرا الترديد بين الحكام، فالمشروعية هي صفة تطلق على السلطة اعتقادا أنها أصلح فكرة من حيث تطابقها مع آمال وآلام المجتمع، والمشروعية تمنح للسلطات صلاحية اعطاء الاوامر وفرض الطاعة، أما المشروعية هي صفة تكنى بها الدولة في أعمالها اذا تطابقت مع الدستور، القانون المطبق في البلد.فالشرعية مرتبطة مع القانون الوضعي –شرعية دستورية، شرعية قانونية....[2]

واجمالا فان السلطة السياسية في الدولة تتميز بعدة خصائص منها:

[1]–جورج بوردو، **المرجع السابق، ص 19.**

[2]–**المكان نفسه.**

1- أنها سلطة قائمة على الرضا: أي أنها تعتمد في وجودها على رضا المحكومين بها وهذا الرضا يتمثل في عدم مقاومتها من قبل الأفراد، بغض النظر عما إذا كان هذا الرضا ناتجا عن قناعة أوعن طريق ما تمارسه من أساليب ضغط وإكراه ودعاية.

2- أنه سلطة قانونية: لأن هناك تلازم بين السلطة والقانون حيث تقوم السلطة بوضع قواعد قانونية تنظم بها سلوك الأفراد من أجل حماية المصالح الجماعية، كما تقوم بتوقيع الجزاء على من يخالف هذه القواعد.

3- أنها سلطة فعلية: أي تمارس صلاحيات فعلية وليست روحية بمالها من سلطة القهر المتمثلة في الجيش والشرطة والمحاكم.

4- أنها سلطة ذات سيادة: ومعنى ذلاك عدم خضوعها لأية سلطة سواء في الخارج أوفي الداخل، بل على العكس من ذلك يحب أن تخضع لإرادتها كل السلطات الداخلية، أما إذا كانت تخضع لها جزئيا فتكون بصدد دولة ناقضة السيادة، ولكن هذا لا يجعلنا نعتقد بأن سيادة الدولة مطلقة بل أنها أصبحت اليوم مفيدة نظرا لضرورات التعامل الدولي.[1]

رابعا: الاعتراف الدولي:

تتسم الدولة الحديثة بطبقة مزدوجة باعتبارها مجتمعا قائما بذاته تتوفر له سائر عناصر المجتمع من ناحية، ثم أنها من ناحية أخرى عضو في المجتمع أخر أوسع هو المجتمع الدولي الذي يتكون من مجموعة من الدول والمنظمات الدولية.

ونظرا لهذه الطبيعة المزدوجة فإن بعض فقهاء القانون الدولي وضعوا شرطا رابعا رأوه لازما لقيام الدولة وهو شرط الاعتراف الدولي بها من قبل الدول الأخرى والمنظمات الدولية إذ بغير هذا الاعتراف ولا

[1] -فوزي أوصديق، **الواقي في شرح الدستوري الجزائري**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، 2009) ص 90.

تعتبر الدولة بأركانها الثلاثة السابقة عضوا في المجتمع الدولي ولا تكتسب الحقوق والالتزامات المترتبة على هذه العضوية.

والاعتراف الدولي يقوم على مبدأ يسمى حرية الاعتراف ومن مقتضاه أن كل دولة من أعضاء المجتمع الدولي لها مطلق الحرية التي تعترف بأي دولة لأخرى لا تعترف بها، وكذلك فقد جرى العمل أن يكون وجود الدول داخل المجتمع الدولي متدرجا ونسبيا حيث يقوم هذا الوجود على مواجهة الدولة التي اعترفت بالدولة دون غيرها من الدول التي لم تعترف بها، فالاعتراف بالدولة هوتصرف قانوني يصدر بالإرادة المنفردة للدولة المعترفة وقد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا كأن تقوم الدولة بإبرام اتفاق دولي أومعاهدة مع دولة لم تعترف بها صراحة، وقد يكون الاعتراف قانونينا صريحا يترتب عليه سائر الآثار المترتبة على الاعتراف الدولي ومنها اكتساب الدولة للحقوق والالتزامات المعترف بها للدول الأعضاء في المجتمع الدولي في مواجهة الدول المعترف بها. كما قد يكون مجرد الاعتراف واقعي مؤقت يرتبط مصيره بقوة الدولة المعنية على توطيد وجودها وتثبيت دعائمه، وإلا زال هذا الاعتراف الواقعي.[1]

المطلب الثالث: خصائص الدولة

تتميز الدولة عن غيرها من المنظمات بخصائص رئيسية لعل أهمها السيادة ومدى حريتها في تعديل القوانين التي تضعها، فمتى قامت الدولة بكامل أركانها فإنها تصبح تتميز بخاصيتين أساسيتين:

أولا: الشخصية القانونية: إن المقصود بالشخصية القانونية هو القدرة أو الأهلية للتمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات وتثبت الشخصية القانونية للإنسان الطبيعي أو للأشخاص الاعتبارية كالدولة والهيئات العامة

[1] – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي التكنولوجي:**الاعتراف الدولي من المفهوم النظري الى التطبيق العلمي**. أنظر الربط التالي:: www.latnetwop.og.international-rec(26-04-2015) //.Rttp

والمؤسسات التي يطلق عليها القانون هذه الصفة، بحيث يجعلها مستقلة عن الأفراد المكونين لها، ولها أن تدخل في معاملات مع غيرها من الأشخاص باسمها ولحسابها الخاص.[1]

يترتب على قيام الدولة بأركانها السابقة أن تحقق للدولة شخصية معنوية كاملة في الداخل والخارج أي أنها تصبح قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وعلى ذلك فوجود الدولة يفترض اكتسابها لهذه الشخصية المعنوية والتي تبقى مرتبطة بالدولة وجودا فلا تزول عنها إلا بزوال الدولة نفسها، كما أنها تنتقص بمقدار ما يحدث من نقص في سلطات الدولة أوسيادتها نتيجة احتلال جزء من إقليمها أوتمر بجزء من سكانها أوعدم اكتمال الاعتراف الدولي بها... إلخ.

ويترتب على إكتساب الدولة لشخصيتها المعنوية على النحو السابق نتائج ثلاث في غاية الأهمية:

1- الاعتراف بالشخصية المعنوية للدولة ونتائجه: يقصد كمبدأ عام بالاعتراف بالشخصية القانونية القدرة على التمتع بالحقوق ولا تحمل الالتزامات أي القابلية التي تؤهل الشخص لأن يكون طرفا إيجابيا أوكطرفا سلبيا بشأن الحقوق، ونتائجه دوام الدولة ووحدتها بين الدول.

2- أن اعتبار الدولة وحدة قانونية متمايزة عن أشخاص أفرادها يحتم على حكامها مباشرة السلطة من أجل الصالح العام وليس من أجل مصالحهم الخاصة كهيئة أو كطبقة أوأفراد.

3- الأثار المترتبة عن الشخصية المعنوية للدولة:بقاء التشريعات السارية في الدولة رغم أي تغيير يطرأ على شكلها أوعلى نظام الحكم فيها ما لم تبلغ هذه التشريعات أوتعدل أوتستبدل بتشريعات أخرى.[2]

[1] – فوزي أوصديق، **المرجع السابق، ص 114.**

[2] – **المرجع نفسه**، ص 116

ثانيا: السيادة

كلمة السيادة هي الكلمة لاتينية الأصل ومعناها الأعلى:

تعرف السيادة في الفقه السياسي بأنها: الاستقلال المطلق وعدم التبعية في سلطة سواء في الداخل أوفي الخارج.

أما حسب الفقه القانوني فتعرف بأنها: قدرة الدولة على ملك السلطات الحكومية وممارستها.[1]

تعتبر السيادة من أهم خصائص الدولة التي تنقسم إلى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية **فالسيادة الداخلية:** تعني أن سلطة الدولة على سكان إقليمها سامية وشاملة ولا تستطيع أية سلطة أخرى أن تعلو عليها أوتنافسها في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها الإقليمية أوفي تنظيم شؤون إقليمها. فالسيادة الداخلية حين تتمتع السلطة بالشرعية من خلال الانتخاب المباشر لهذه السلطة من قبل الشعب، وبما يمثله من تفويض عام من خلال رأي الشعبية أ والبرلمانية، وهذه السلطة تمثل الهرم السيادي لمثلث السلطة المتمثل بقاعدتيه السلطة القضائية والسلطة التنفيذية.

أما **السيادة الخارجية؛** عدم خضوع الدولة لأية دولة أوسلطة أجنبية، وتمتعها بالاستقلال الكامل في مواجهة بقية دول العالم، وتعاملها على قدر من المساواة في التمتع بالحقوق وتحمل الالتزامات الدولية، إضافة إلى انطباق قواعد القانون الدولي عليها.[2]

[1] داود الباز، **المرجع السابق** ص. 107

[2]–فوزي أوصديق، **المرجع السابق**، ص 136.

المجث الثاني: ماهية الأمن الإقليمي

أصبح الأمن الإقليمي من أهم قضايا السياسة الدولية والأمن الدولي على حد السواء، سواء من خلال التأثير والتأثر، والدور والقوة، والبناء المؤسسي والأمن الإقليمي يتضمن اطار من الديناميكيات المختلفة، وفي ظل تنامي التهديدات الأمنية وتغير طبيعتها، أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهة هذه التهديدات وهوما يستدعي ضرورة توجه الدول نحو تغيير إستراتيجيتها وسياستها الأمنية لتأخذ بعين الإعتبار هذا التحول.

المطلب الأول: مفهوم الامن الاقليمي

قبل التطرق الى مفهوم الأمن الإقليمي يجب الإشارة وبشكل عام إلى مفهوم الأمن فقد جرى على أن المقصود بالأمن في مفهومه الضيق: تحقيق الأمن الداخلي، وفي مفهومه الموسع:تحقيق الأمن على المستويين الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس فقد عرفت موسوعة السياسة الأمن بأنه:"تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أوإنهيار داخلي"[1].

ويتفق كل من **كجلي وويتكوف** " **Kegly and Wittkoff**"على أن الأمن:"شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من خلالها إلى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جدا أن تحتضن عناصرها".[2]

يشتمل مفهوم الأمن على عدة قطاعات تتمثل فيما يلي:

[1]–محمد سعيد ال عياش الشهراني، **أثر العولمة على على مفهوم الأمن الوطني**، (جامعةالسعودية: نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص ص 22–23.

[2]–**المكان نفسه.**

1–**القطاع السياسي:** يدرس التهديدات التي تسبب أضرارا بالاستقرار المؤسساتي والتنظيمي للدول، أنظمة حكمها وشرعية الايدولوجيا التي تتبناها.

2–**القطاع العسكري:** يتميز باستخدام الإكراه والقوة المادية، الوحدة المرجعية فيه هي الدولة ذات السيادة ويدرس التهديدات التي تنشأ عن الأفعال العسكرية التي تستهدف وجود الدولة، إقليمها، قواتها المسلحة.

3–**القطاع الاقتصادي:** يرتبط القطاع الاقتصادي للأمن بالتجارة، الإنتاج والتمويل، كما يتضمن تهديدات اقتصادية على شاكلة المقاطعة، الحظر التجاري، الحصار والارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية

فبقاء الدولة مرتبط بالموارد التي يمكن أن تحوزها.

4–**القطاع البيئي:** يرتبط بالنشاطات المؤثرة على المحيط الحيوي المحلي والعالمي، ويتضمن هذا القطاع التهديدات البيئية كالتلوث، الاحتباس الحراري...الخ.

5–**القطاع المجتمعي:** وهو قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة وحقيقية.[1]

ويمكن إبراز مفهوم الأمن من خلال ثلاث مستويات:

***الأمن الوطني:** مسؤولية الدولة في المقام الأول، وهو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة من ناحية، وأكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة من ناحية أخرى.

***الأمن الاقليمي:** ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

***الأمن الدولي:** ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية

1–وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن).

[1]–محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن –نحوعلم إجتماع أمني–**(طرابلس:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008)، ص ص 149–150.

2–وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).

3–وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق مجلس الأمن) [1].

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية تقليديا بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، وفي ذلك يرى **باري بوزان " Barry Buzan"** أن مفهوم الأمن معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، مرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

في المقابل فقد ميز **توماس هوبز "Thomas Hobbes"** بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع في حين تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية[2]، والبحث عن الأمن دفع الأفراد إلى الانخراط في مجتمعات من خلال عقد اجتماعي.

الدول لا تتوقف بمجرد تحقيق التوازن فحسب وإنما تسعى لتحقيق التفوق نتيجة الشعور بالخوف وانعدام الثقة في العلاقات الدولية، الأمر الذي يدخلها في دائرة مغلقة نحوزيادة القوة مما يخلق انعدام الأمن تلقائيا لدى دول أخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لذاتها، وتلك العمليات المتصاعدة من حالات انعدام الأمن يطلق عليها مصطلح **المعضلة الأمنية Security Dilemma.**

[1]–خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر :معهد العلوم السياسية، 1995)، ص27.

[2] –مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"*.**المركز الدولي للدراسات المستقبلية***.عدد04 (أفريل 2005)، ص.20.

-الأمن الإقليمي:

قدمت مجموعة من التعريفات بخصوص مفهوم الأمن الإقليمي، وقد صنفت هذه التعريفات إلى تعريفات عربية وإلى تعريفات غربية وذلك حسب طبيعة كل مفكر.

التعريفات العربية:

عرف الدكتور" **حامد ربيع** "الأمن الإقليمي:"بأنه اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الاقليم الى منع اي قوة أجنبية أوخارجية في ذلك الإقليم، وجوهر تلك السياسة هوالتبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث"[1]. يركز هذا التعريف على اعتبار أن الأمن الإقليمي هو سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي لإقليم محدد قصد مواجهة التهديدات في إطار جماعي.

أما "**مدحت أيوب**"فيعرف الأمن الإقليمي على أنه:"اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها".[2] ؛بمعنى أن الدول تنتهج مجموعة من السياسات والاستراتيجيات من أجل الوصول إلى سياسة موحدة لمجابهة مختلف التهديدات.

وقدجاء في دراسة" **لسليمان عبد الله الحربي**" المعنونة ب "**مفهوم الأمن ومستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، بأن الأمن الإقليمي: "يعمل على تامين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه

[1]–حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (مصر:دار الموقف العربي، 1984)، ص 38.

[2]–مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي**، (مصر:مركز البحوث العربية، 2003)، ص 53.

المجموعة أوتماثلت التحديات التي تواجهها وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، حيث لا يرتبط برغبة بعض الأطراف فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق من مصالح ذاتية بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام[1].

أما **الموسوعة السياسية**، فتعرف الأمن الإقليمي بأنه: "نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين فض النزاعات بالطرق السلمية على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمنها كل دولة".[2]

جامعة الدول العربية تعرف الأمن الإقليمي على أنه:"توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي"[3].

هيئة الأمم المتحدة: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين".

لقد ذهب **باري بوزان** "**Barry Buzan** "إلى استخدام مصطلح "**المجمع الأمني**" **Security complex**" لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، حيث اعتبره:"يتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن

---

[1]–لندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**، (عمان:دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص21– 22.

[2]–**المرجع نفسه**، ص23.

[3]_ Barry Buzan,**peole**,**states**,**and fear**:**the national security problem in international relations bright on**:Harvester wheat sheaf ,1990,p.142.

3– سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص 22.

النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض، ويرى بوزان أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وان تعاملت مع القضايا العالمية، فإنها تميل إلى رؤيته تلك القضايا من منظور إقليمي"[1]

ويجادل **بوزان**"Buzan" "**ووايفر**"Waever"بأن المجمع الأمني الإقليمي ليس تصورا يمكن تطبيقه على أي الدول أوغيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد المتبادل مشكلة سلسلة مترابطة تميزها عن الأقاليم الأمنية المجاورة.[2]

فمجمعات الأمن الإقليمي تعرف ذاتها على أنها بنى فرعية للنظام الدولي بالنظر للكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات وعدم الاكتراث الأمني بين هذه المجموعة والوحدات المحيطة بها.[3]

إن طبيعة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتفاعلات الأمنية على وجه الخصوص التي تتم بين مجموعة الدول المتجاورة تكون في إطار منظم ومنسق أوما يعرف بالنظام الإقليمي، الذي يعرف على أنه تجميع لدول متجاورة ومتقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين يجمع بينها إطار تفاعلي مميز وتشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية والنظام الدولي، من منطلق قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الواقع الجغرافي الواحد[4].

كما أن نشأة واستمرار النظام الأمني الإقليمي مبنية على مدى التوافق مع الخصائص البنيوية للنظام، ونمط الإمكانيات، بالإضافة إلى نمط السياسات أوالتحالفات وبيئة النظام.

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19، (الكويت:2008)، ص–ص 19، 20.

[2] -Barry buzan and Olwaver ،**op cit** ،p،53.

[3]–قسوم سليم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية–دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)، ص 115.

[4]–محمدالسعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002)، ص–ص20، 23

ولقد أوجدت أدبيات العلاقات الدولية مجموعة من الركائز والمقومات التي يقوم عليها النظام الأمني الإقليمي، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ–وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم، وعدم إثارة القضايا الخلافية، وحلها بالطرق السلمية، والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.

ب–تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها الى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة والتهديد بها.

ج–التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر اقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

د–سيادة الادراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول؛ بوصفها جماعة اقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظّمة التي تجري في ظل الفوضى الاقليمية.

هـ–ضرورة بناء دبلوماسية شاملة، وتوحيد السياسات الخارجية لهذه الدول التي تنتمي الى النظام الاقليمي من خلال تسطير أهداف ومصالح موحدة واليات مشتركة.

و–هذا الى جانب الارتباط الضمني بين المصالح الاقتصادية والأمنية لتلك الدول، بالاضافة الى توافر الآليات المناسبة التي تكون لها الصلاحيات والامكانيات لمواجهة أية تهديدات داخلية أوخارجية[1].

وبهذا فالأمن الإقليمي لا يشكل مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الاقليم، فهو يندرج تحت مفهوم جميع الاطراف داخل الاطار الاقليمي والتي لها مصالح

[1]–سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص–ص 16، 25.

متبادلة ومستمرة لايجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، بحيث تضمن حقوق ومصالح جميع الاطراف بصورة متكافئة ومتوازنة[1].

وفي اضافة ل "**وليام لويس**"**William Louis**" يرى أن الشرط الاساسي لتحقيق الامن هووجود ترتيبات أمنية جماعية مع قوى خارجية، لكن هناك من يخالف ذلك، ك "**فولك**""**Faullek**" و"**مندلوفيتر**""**Mend lou Vither**" الذي يرى ان هذه القوة قد تحدث خللا في توازن القوى في النظم الامنية لذلك فهو يشترط التوازن الاقليمي لقيام الامن.[2]

ورغم تعدد وتنوع التعاريف بخصوص النظام الاقليمي، الا ان هناك اتفاقا عاما على ان اهم عناصر النظام الاقليمي هي:

1–انه يتعلق بمنطقة جغرافيةمعينة، وحتى اؤلئك الباحثين الذين انطلقوا من معيار التفاعل، وصلوا الى ان حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر بين تلك غير المتجاورة، وان الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة ما تكون التفاعلات بينها محدودة.

2–انه يشمل ثلاث دول على الاقل.

3–انه لا وجود لاي من الدولتين العظمتين بين الوحدات المكونة له، ذلك ان وجود احداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة؛ والمقصود هنا ان دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أونفوذا على النظام الاقليمي[3].

---

[1]–جصاص لبنى، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي–دراسة رابطة دول جنوب شرق اسيا–"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص51.

[2]–لندة عكروم، **المرجع السابق**، ص22

[3]–علي الدين هلال، "الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 9، 1989، ص 99.

4–ان وحدات النظام الاقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تمتلك ديناميتها الذاتية، قواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات[1].

والملاحظ ان أمن الدولة الاقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الامنية حيث تتوافق السياسة الامنية في مستواها الاقليمي مع المعنى العام للأمن، اي رده اية محاولة لاختراق المحيط الاقليمي للدولة خاصة اذا كان مجالا للنفوذ، حيث ان الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للامن الوطني، ومن أهم الامثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للامن الاقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها(الجوار الجغرافي)، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي.[2]

ويتخذ الامن الاقليمي مسميات مختلفة وعديدة، وحسب المنطقة أو الاقليم الذي يتصف به، فكل دولة تهدف الى تحقيق أمنها على المستوى الاقليمي، مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل. [3]

في حين يطلق عليه فيما يتعلق بأوربا بنظام الأمن الاوربي في أدبيات العلوم السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما بعد بروز ظاهرة التكتلات الاقليمية كاطار للتنظيم الاقليمي بعيدا عن المعسكرين وحربهما الباردة[4].

---

[1]–علي هلال، وجميل مطر، **النظام العربي الاقليمي–دراسة في العلاقات السياسية العربية**، (القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 19.

[2] –ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، (عمان: دار مجدلاوي، 2009)، ص 79.

[3]–أحمد الرشيدي، واخرون، **المدخل الى العلوم السياسيةوالاقتصاديةوالاستراتيجية**، (لبنان:دار النهضة العربية، 2008)، ص 123.

[4]–ناظم الواحد الجسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، (لبنان:دار النهضة العربية، 2008)، ص.123.

وكتعريف اجرائي، يمكن تعريف الأمن الإقليمي بأنه كل ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا من خلال انتهاج سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمنها داخليا، ومواجهة أي تهديد خارجي، حيث يتعذر تحقيق أمن أي عضوفيه خارج النظام الإقليمي.

المطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي

إن التعاون الأمني الإقليمي يتخذ صورا وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أوتضيق وفقا لنطاقها، وأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي تواجهها وعليه من بين هاته الأشكال كالتالي:

* **الدفاع الجماعي:** هو شكل من أشكال الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الوحدات السياسية البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديد أوعدومشترك مدرك أومحتمل وذلك لردعه، خاصة التهديد العسكري المباشر لسيادة أراضي أي عضومن هذا النظام الأمني الإقليمي عبر اتفاقيات أمنية رسمية، وعليه فإن تدابير الأمن الجماعي تكون في جوهرها مزيجا من مفهوم الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة هذا المعنى الأخير.

* **الأمن المتحد:**عبارة عن إجراءات أمنية جماعية تقوم بموجبه مجموعة صغيرة من القوى العظمى بالتعاون لصد أي اعتداء على تلك المجموعة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي.[1]

***الأمن المشترك:** يهتم هذا النوع بالبعد العسكري للأمن بحيث يركز على القوات الدفاعية المحضة بدلا من الاعتماد على القوات الهجومية، حيث يستند إلى افتراض وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في

[1]– نوال بوميلك ، "نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، **مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول"دور الجزائر الإقليمي"**، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 28–29أفريل 2014)، ص 06.

إطار تقليص خطر الحرب وتجنبها، باستناده إلى إستراتيجيات بناء الثقة ونزع التسلح أو التخلي عن الردع، بغية تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي.[1]

* **الأمن الشامل:** يعتمد على ماهو أوسع من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي وإن كان يشكل أحد أهم عناصره الأساسية، بل يتسع ليضمن جوانب وأبعاد اجتماعية واقتصادية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل في نطاق هذا النوع يتم من خلالها التعاون عبر مستويات متعددة وليست فقط التهديدات المباشرة وإنما تتعامل مع المخاطر المرتبطة بجميع الجوانب الغير عسكرية، فهو بذلك يضع المسألة العسكرية في الإطار المجتمعي الشامل للأمن.[2]

* **الأمن التنسيقي:** هوذلك النوع الذي يتم اللجوء إليه في حال وجود السياق الإقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا مكشوفا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هوالمحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته مع تقليل حالة الصراع بين أطرافه.

* **الأمن التعاوني:** يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليه التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن، بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، ندرة الموارد، قضايا البيئة تشمل قضايا الأمن بمفهومه الناعم.

ويشمل الأمن الإقليمي على عدة أبعاد تتمثل فيما يلي:

1-المفهوم الجغرافي:

يمثل العامل الجغرافي القاسم المشترك في مختلف التعريفات التي خلص إليها الفقه الدولي فيما يتعلق بالإقليمية، باعتبار أن الإقليمية في حد ذاتها هي أصلاً فكرة جغرافية، والروابط الجغرافية المقصودة

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص 25.

[2]– نوال بوميلك ، **المرجع السابق**، ص 7.

تتمثل في علاقات التجاور الجغرافي أوالمكاني، وهذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولاً من خارج المنطقة التي يشملها الاختصاص المكاني.

2- المفهوم الثقافي-الحضاري:

لا بد للعامل الجغرافي من عناصر أخرى تعززه، وهي تتمثل بالروابط الثقافية والتاريخية المشتركة، التي تربط بين عدد من الدول، التي تتجاور أقاليمها جغرافياً ، وعليه فإن التنظيم الإقليمي أوالمنظمة الإقليمية، هي تلك المنظمة التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها، ليس فقط بالتجاور الجغرافي وإنما أيضاً بالترابط الحضاري، والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]

3- **المفهوم السياسي:**

يعبر الأمن الإقليمي عن التقاء المصالح السياسية والاقتصادية لمجموعة من الدول، بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أوانتماءاتها الثقافية والحضارية وبالقدر نفسه، أن تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً والمترابطة حضارياً ، وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الالتزام بروح أحكام الفصل الثامن من ميثاقها، في التعامل مع مصطلح الإقليمية والمفهوم الذي يحكمه، وذلك بإيلاء أهمية خاصة، ولوبطريقة غير مباشرة للتداخل بين معياري التجاور الجغرافي والترابط الحضاري-الثقافي[2].

وتأسيسا على ما سبق حول الأمن الإقليمي يتضح جليا أنه يضفي الصبغة المؤسسية عبر تكوين نظام أمني يعمل على ترسيخ التعاون عوضا عن الاعتماد الذاتي على تحقيق الأمن، فكلما زادت

---

[1]-سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص 25.

1 -**المرجع نفسه**، ص 16.

ارتباطات دول الإقليم مع بعضها البعض عبر تفاعلاتها الإيجابية زاد توافق مصالحها، الأمر الذي يؤدي ترسيخ البنى الأمنية وثباتها[1].

المطلب الثالث: أهداف الأمن الإقليمي

يهدف الأمن الإقليمي إلى تحقيق جملة من الأهداف، يتمثل أبرزها فيما يلي:

* الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية، مرورا بالقبول الطوعي للإنخراط ضمن هذا الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر، وانتهاءا ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي.

* العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل الأمن لها.

* تنسيق التعاون الأمني في الإقليم وبين أطرافه، من خلال ما يتم تقديمه من مبادرات ومشاريع واجتماعات على مستوى القمة أو الخبراء.

* وضع حلول عملية وحاسمة للصراعات والنزاعات في الإقليم مع عدم إثارة القضايا الخلافية وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم منعا للتدخل الأجنبي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.

* التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بميزات الأمن الجماعي.

[1] . خديجة عرفة، "***تحولات مفهوم الأمن***" أنظر الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09 article01 shtml. (13/05/2015).

* ضمان سيادة الإدراك المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول بوصفها جماعة إقليمية منظمة بغية تحقيق عملية الموازنة المؤسسية بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجري في ظل ما بات يعرف بالفوضى الإقليمية.

* العمل على زيادة التفاعلات بين الدول على كافة الأصعدة مع ضرورة تشجيع التعاون والتكامل.

* احترام حقوق الإنسان والحريات العامة مع إشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

* اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.

* السعي لتوثيق العلاقة بين المصالح الاقتصادية والأمنية مع توافر الحد الأدنى من الالتزامات لحماية تلك المصالح.

* ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين مستوى التهديدات والالتزامات والقدرات التي تملكها دولة الإقليم مع مدى استطاعة تلك الدول لتوظيفها في مواجهة التهديدات.[1]

وإذا ما تم استعراض الجانب الآخر المتعلق بالمعيقات التي تحد من فعالية الأمن الإقليمي فإنه تجدر الإشارة إلى بعض تلك المعيقات على سبيل المثال لا الحصر كالتالي:

- ✓ كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام الأمني الإقليمي خاصة منها قضايا الأمن والدفاع.
- ✓ التنافس تارة والصراع تارة أخرى حول قيادة النظام الأمني الإقليمي(الدور الريادي) في المقابل محاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.

[1] – محمد عبد السلام، **المرجع السابق**، ص 30.

- ✓ التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية
- ✓ ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.
- ✓ غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام الأمني الإقليمي.
- ✓ وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.
- ✓ غياب مبادئ الديمقراطية مع انعدام فكرة التعددية الحزبية في ظل استبعاد وإغفال دور المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية.[1]

وعليه تحقيق الاستقرار في أي إقليم يستلزم الانطلاقة من توافق وتعاون إقليمي لا بالاعتماد على فعالية العلاقات الثنائية، هذا ما يدفع لتعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنية على أساس التوافق والتعاون

* كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح وحدات النظام الأمني الإقليمي خاصة منها قضايا الأمن والدفاع.

* التنافس تارة والصراع تارة أخرى حول قيادة النظام الأمني الإقليمي(الدور الريادي) في المقابل محاولة السيطرة والهيمنة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.

* التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية

* ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.

[1] – **المكان نفسه.**

* غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام الأمني الإقليمي.

* وجود قواعد عسكرية في إحدى دول الإقليم وتأثير ذلك في استقلالية صنع القرار الأمني والعسكري.

* غياب مبادئ الديمقراطية مع انعدام فكرة التعددية الحزبية في ظل استبعاد وإغفال دور المجتمع المدني في صياغة القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص هامش الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية[1].

وعليه تحقيق الاستقرار في أي إقليم يستلزم الانطلاقة من توافق وتعاون إقليمي لا بالاعتماد على فعالية العلاقات الثنائية، هذا ما يدفع لتعزيز المساعي لإنشاء نظام أمني إقليمي يقوم بأدوار أمنية على أساس التوافق والتعاون.

[1]– نوال بوميلك ، **المرجع السابق**، ص 11.

المبحث الثالث:النظريات المفسرة للأمن الإقليمي:

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى أبرز النظريات المفسرة للأمن الإقليمي والمتمثلة في الإقليمية الجديدة والوظيفية الجديدة بداية من التأصيل النظري لهما

المطلب الأول: الإقليمية الجديدة

يركز مفهوم التفاعلات الدولية في منطقة معينة تحدد على أساس إقليمي، هو مفهوم حديث النشأة نسيبا، إذ لم تتناوله الدراسات والتحليلات العلمية في ميدان العلاقات الدولية، إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات.

وتشير الإقليمية بصفة عامة، إلى شكل من العلاقات والتفاعلات بين مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد، وكذلك إلى علاقات هذه المجموعة وتفاعلاتها مع مناطق أونظم اقليمية أخرى، ومع الدول، وأيضا علاقاتها مع النظام الدولي[1]

يعتبر تعريف الإقليمية مسألة صعبة ومعقدة ويرجع ذلك إلى اختلاف الصفات والمناهج المتبعة لتعريفها لدى هذا المنظر أوذاك. وفي هذا الصدد يقول المفكر" **بروس راست**" " **Bruce Russet** "

"إن تعاريف الاقليم تختلف اختلافا واسعا بناءا على الطرق والصفات التي يستخدمها أخصائي ونظرية الاقليم ومفهوم الاقليمية، يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب، وأنه ليس شيئا واحدا، بل أشياء متعددة [2].

وهناك من المنظرين من يرى أن إقليمية تقوم وتنشأ في الأصل عندما يبلغ نسق وحجم التفاعلات والعلاقات بين القوى المحلية لمنطقة ما، مستوى معين من الكثافة والحدة التي يمكن قياسها،

---

[1]-Tareq Y(ismael) ،**The Middle East in Word Politics**(press ،1984 ،)p 263.

[2]–فؤاد جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى**، (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ط1، 2002)، ص 23.

إما بحدوث النزاعات والحروب بين هذه القوى الإقليمية، أوبحدوث مظاهر التعاون والتحالف بينها...إلخ، وأيضا كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بينها، بالاضافة إلى ادراك هؤلاء الفاعلون الإقليميون لبعضهم البعض تجاه الاخرين.[1]

أما **ميشال هاس** "**Haas Michel** "، ففي دراسة له في مجلة **« Amercan Political Review »** لشهر مارس1970، فقد عرف الإقليمية بأنها:"شبكة تفاعلات سياسية محددة ذاتيا بين أعضاء منطقة في مجال معين"[2].

وفي اطار الاعتماد على التجمعات الاقليمية ومؤسساتها لتحقيق السلام العالمي، فقد تحدث المنظّر **بروس راست** "**Bruce Russet**" عن ما أسماه ب:**السلام على أجزاء**" **Peace by Pieces**" للتأكيد على ما يمكن أن تحققه الاقليمية من دعم للسلام والأمن العالميين، من خلال تحقيق السلام والأمن الإقليميين، كما أن المنظّر **جوزيف ناي** "**Joseph Nye**"، توسع في إظهار أهمية الاقليمية، واهمية المنظمات الاقليمية وأيّد وجهة نظر دعاة الاقليمية، التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام والأمن العالميين، وذلك لقدرتها على خلق ما أسماه ب:**جزر السلام**"**Peace Islands**"، للتأكيد على ما يمكن أن تحققه الاقليمية من دعم للسلام والأمن العالميين، من خلال تحقيق السلام والأمن العالميين.[3]

وقد ظهرت على أنقاض الاقليمية ما يعرف بالاقليمية الجديدة، إلا أن الباحثين والمختصين لم يتفقوا على وضع مفهوم موحد لها، ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف آرائهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الاقليمي.

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 14.

[2] -Schuly Michel ،**Regionalism in a globalizion word a comparative persoective on forms actors and progresses**،(New York: palgrave ،2001) ،p 28.

[3] –محمد مجدان، " الإقليمية:أصولها، مفهومها، وتفاعلاتها"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول"دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**، (جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 28–29 أفريل 2014)، ص 7

فحسب **هاتن** "**Hettne**" فتعرف الإقليمية الجديدة بأنها:"عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي والتي تشمل الجوانب الاقتصاية والسياسية والاجتماعية والثقافية"[1].في حين يعرفها **سودار بون** "**Soder boun**" بوصفها:"مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف الى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلم إقليمي"[2].

في المجال الأمني تفترض الاقليمية الجديدة بأن مؤسسات الاقليمية تعمل على التغلب على عدم قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الاقليمية، باعتبار أن العديد من تهديدات الأمن المعاصر تشتق من فشل الدول، وبما أن العالم الما بعد حداثي تميز بالتعقيد والتجزؤ ويتطلب استراتيجيات مشتركة للتعامل مع التهديدات الجديدة، استدعى الأمر خلق مؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة الدول على إدارة المشاكل المشتركة، وذلك عبر تقاسم المعلومات وتخفيض كلفة الصفقات، فمن خلال العمل والتحركات الجماعية تنجز الدول أهدافا يستحيل إدراكها من خلال وسائل أخرى، لذا فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي تبدوالمقاربة الأفضل للاستجابة للتحديات الأمنية، تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني نقصا في تغطية مفهوم الأمن بجميع تفرعاته.

وتعتبر الاقليمية الجديدة بالخصوص كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدول الضعيفة، وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود والأوطان للتهديدات الجديدة، وقد برزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية، وبالمقابل أصبحت التهديدات مشتركة وعابرة للدول والحدود، حيث تواجد مشكل في دولة ما يمتد لدول أخرى متاخمة[3].

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 8.

[2]-Schuly Michel ،**op cit** ،p 28.

[3] – جويدة حمزاوي ، "التصور الأمني الأربي:نحوبنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"، **مذكرة ماجستر في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 83.

ومع مواكبة مظاهر العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الاقليمي والعالمي، تطورت النظرة لمفهوم الاقليمية، وبروز مفهوم المقاربة الاقليمية الجديدة، وقد اعتبر **هاتلين**" **Hatllen**" **وبولايني**"**Paulayni**" أن العجز السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدول بمنطق أحادي، باعتبار أن الإقليمية أصبحت حسبها تتضمن إلى جانب الدولة عناصر غير دولاتية ذات بعد اجتماعي ينبغي أن تؤخذ في عين الحسبان من خلال السياسات الأمنية على مستوى جماعي موحد، وبذلك يبقى إدراج التضامن الأمني أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي، وهوما ذهب إليهكل من **بوزان**" **Buzan**" و**ادلار**"**Adler**"و**بارنيت**"**Barnet**"، حيث يرون أن اعتماد الدول على تسهيل الاتصالات، تبادل المعلومات والشفافية هوما يسمح بالتعاون الأمني[1].

أكد بوزان على وجود شبكات إقليمية من الاعتماد المتبادل محددة وقريبة جغرافيا ترتبط بموجبها أمون الدول، أوبعبارة أخرى، توحيد بين الوحدات السياسية والنظام الدولي أنظمة تحتية"**Sou-Système**" إقليمية تكتسب شرعية وجودها من اعتبارات أمنية، ونظرا للطبيعة العقلانية للأمن فقد رأى بوزان أنه لا يمكن فهم السياسة الأمنية لدولة ما دون الأخذ بالاعتبار الإطار الجيوسياسي الذي توجد ضمنه، فالإقليم هو نظام تحتي متميز يجمع دولا قريبة جغرافيا، كما أن الفضاء الجيوسياسي الذي توجد ضمنه الدولة يؤدي دورا مهما في ادراك التهديد[2].إن التفكير في أمن إقليم ما يقتضي الذهاب أبعد من مسألة السلطة وعلاقات القوة وعليه فالأمن يعود أساسا إلى التمييز بين صديق/عدو ويعمل وفق منطق يختلف عن ذلك الذي ينطلق من توزيع بسيط للسلطة بين وحدات النظام [3].

أما المنظر "**Ray Magori**"، الذي يركز على معيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تحدث بين مجموعة من الدول ذات القرب الجغرافي. فيعرف المنطقة الإقليمية، بقوله: هي "ذلك الإطار التفاعلي

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 84.

[2] -Barbara Delcourt ،**Thèorie de la sècuritè** ، (Bruscelles: institut d'ètudes europèenes ،2006) p 39.

[3]- Ibid.

المميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، مما يجعل التغيير في جزء منه، يؤثر على بقية الأجزاء، وربما يؤدي أو يحمل ضمنيا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط متميز"[1].

أما المفكر **"William Thompson"**، فقد عرف المنطقة الإقليمية بأنها: "نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات، يكون معترفا به داخليا وخارجيا، بصفته مضمارا متميزا، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين فأكثر"[2].

أما المنظر "**Malin Gunnarson**"، وهومن دعاة الإقليمية الجديدة، فبالإضافة إلى تأكيده على عنصري التقارب الجغرافي والتفاعل بين أطراف المنطقة الإقليمية، فهولا يحصر التفاعلات الإقليمية بين الدول المكونة للنظام الإقليمي فقط، وإنما يوسعها لتشمل المؤسسات والتنظيمات غير الدول الموجودة في حدود المنطقة الإقليمية، فيعرف الإقليمية بأنها: "تفاعل بين فواعل ومؤسسات ضمن منطقة جغرافية محددة"[3].

وإذا ما تم جمع المحاولات المتنوعة لتعريف المنطقة الإقليمية، فإننا نجد أنها عامة، تصب في ثلاث اتجاهات رئيسية لتحديد المنطقة الإقليمية:

- ✓ الإتجاه الأول يركز على عامل التقارب أوالجوار الجغرافي "**Geographical Approximity**"، ويجعل منه العامل الأساسي والهام للتمييز بين المناطق الإقليمية المختلفة.

---

[1]–محمد السيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية:دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، ط.1، 2002)، ص.19 .

[2]–فؤاد جرجس، **المرجع السابق**، ص 24.

[3]–محمد مجدان، **المرجع السابق**، ص–ص 5، 7.

✓ الإتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التماثل والتماسك "**Factor Homogeneity**"، داخل المنطقة الإقليمية، مثل التماسك الثقافي والاجتماعي والإقتصادي والسياسي وربما الأمني، وكذلك وحدة الأمال والأهداف المشتركة.

✓ الإتجاه الثالث يركز على عنصر التفاعل "**Interaction Factor**"، بمعنى أن كل منطقة إقليمية، تقوم على وجود تفاعلات وعلاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها، كثيفة بين دول قد لا تكون بالضرورة متقاربة أومتجاورة جغرافيا، أومتشابهة أي متجانسة[1].

ومن جهته يرى المنظر "**Barry Buzan**"، أحد أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، فيرى في كتابه "**People, States & Fear**": أن المناطق الإقليمية تتكون من عنصرين، عنصر توزيع القوة بين الفواعل المركزية للمنطقة، وعنصر الصداقة والعداوة بين الدول داخل المنطقة الإقليمية.[2] واقترح مع "**Ole Weaver**" مفهوم سمياه المركب الأمني الإقليمي"**Regional Security Complex**" والذي يعني: "تحقيق مستوى من الإرتباط الأمني بين دول منطقة إقليمية معينة، بحيث يصبح أمن كل دولة فيها غير قابل للإنفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في المنطقة الإقليمية؛ أي أن أمن كل دولة يتأثر نتيجة ما يحصل لأمن دولة أخرى"[3].

وقام كلاهما بتقسيم العالم إلى أحد عشر مركبا أمنيا. ورأيا أن أهم الأقاليم المؤهلة لتحقيق واكتساب صفة هذا المركب الأمني الإقليمي هي: منطقة شمال أمريكا، أوربا، ومنطقة جنوب شرق آسيا[4].

كما رأيا أن هناك ثلاث أشكال للمركب الأمني الإقليمي، وهي:

---

[1]-جميل مطر، وعلي الدين هلال، **المرجع السابق**، ص22.

[2] -Barry Buzan ،**op. Cit** ،p 64.

[3]-**Ibid**

[4] -Michelle Parce ،**The Politics of regional Identity Mediterraneaan** (London & NY Routhledge ،2006) ،p. 64.

1- المركب الأمني الإقليمي المعياري "Normative Regional Security Complex"، والذي يقوم على وجود قوتين أو قطبين أساسيين أو أكثر داخل المنطقة الإقليمية، مثل كل من إيران والسعودية في منطقة الخليج، أو الهند وباكستان في منطقة جنوب آسيا. كما قد يكون هذا المركب الأمني الإقليمي أحادي القطبية عند تواجد قوة عالمية داخله، كإقليم شمال أمريكا

2- المركب الأمني الإقليمي المركزي "Complex Central Regional Security"، والذي يتميز بوجود قوة عالمية عظيمة، أما القوى الأخرى داخله فهي قوى أودول تابعة لهذه القوة العالمية، كإقليم شمال أمريكا.

3- المركب الأمني الإقليمي المؤسساتي "Institutional Regional Security Complex"، وتكون الهيمنة فيه للمؤسسة الإقليمية، وليس للدولة، مثاله: المنطقة الأوربية[1].

من المتعارف عليه والشائع لدى الكثير من المنظرين والمهتمين بتحليل العلاقة بين النظام الدولي والنظام أوالمنطقة الإقليمية، أن الأول، أي النظام الدولي، يمثل واحدا من المؤثرات الأساسية في تشكيل خصائص وتحديد تفاعلات الثانية، أي المنطقة الإقليمية، هذا إن لم يكن، حسب بعض المدارس التحليلية، هو المؤثر الأساسي، أو حتى الوحيد لها. ولذلك يتطلب من أولائك الذين يريدون فهم تفاعلات وعلاقات أي منطقة إقليمية، حسب هؤلاء، أن يتناولوا بالتحليل أولا تأثير النظام الدولي عليها، وذلك بالتعرض لتلك المؤثرات وكيف حدوثها، بل إن هناك من المحللين من يعتبر أن ما يجري في المناطق أو الأقاليم ما هو إلا مجرد مرآة عاكسة لإرادة قيادة النظام الدولي ليس إلا، ولهذا ساد تقليد بحثي في دراسة

[1]–محمد مجدان، **المرجع السابق**، ص. 8.

السياسة الدولية، يقوم على اعتبار أن العلاقة ما بين المناطق الإقليمية والنظام الدولي، هي علاقة تبعية الأول للثاني[1]

المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة

يعتبر معنى الوظيفية معنى غامض، كما جاء في تعبير **جيمس كابوراسو**" **James Caporaso**" وكما رآه **أرنست هاس**"**Ernst Haas**" أيضا مشيرا من خلال مرجعه أن الوظيفية لا تمتلك مؤسسا فكريا لها، ولا كتابات خاصة بها، ولا مبدأ مصنف فكريا.

ويعتبر **ديفيد متراني** "**David Mitrany**" أول من وضع الإيضاح الأول للنظرية الوظيفية في كتابه **"A Working Peace System"** عام **1943**، وكان ذلك إيذانا ببروز المدرسة الوظيفية **" Functional School** في حقل العلاقات الدولية وعلى نحوخاص في ميدان التكامل السياسي، إن الإفتراضات التي تمثلها هذه المدرسة اعتبرت كما جاء بها فكر متراني، ذا طبيعة امبريقية"**Empirical**" ومعيارية"**Normative**"، فالجدل الأولي للوظيفية ارتكز على مقولة:أن التعاون الاقتصادي بين الوحدات السياسية سيؤدي إلى تآكل الوجود الكلي، والمكانة القائمة على المفارقات التاريخية التي احتلتها الدولة القومية بتكوينها الحدودي والإقليمي في العالم المعاصر، وما سيؤدي إليه هذا التآكل من نتائج هو وجود عالم أكثر سلاما[2].

وفي الوقت الذي ركز فيه الوظيفيون الأوائل على جوانب اقتصادية فنية وعلى المنظمات الدولية العالمية، ذهب الطرح الوظيفي المطور الى أبعاد أخرى شملت جوانب سياسية واهتمت بالمنظمات الدولية

[1]–عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي–مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور العرب والعالم**، (القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية، **ط**.1،1987)، ص. 15.

[2]–عمر إبراهيم العفاس، **النظريات التكامل الإقليمي**، (ليبيا:دار الكتاب الوطنية، 2008)، ص 110.

الإقليمية من خلال ما يعرف بالوظيفية الجديدة.في حين عارض متراني التكامل التكامل الإقليمي ودعا إلى تكامل على المستوى العالمي[1].

يؤكد **أرنس هاس**"**Arnst Haas**" وهو أبرز الوظيفيين الجدد على الإقليمية مقابل العالمية في التكامل من منطلق أن **المنظمات الإقليمية** أكثر قابلية لإحلال التكامل من المنظمات العالمية بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الإقليم الواحد، وهوما تفتقر إليه غالبا المنظمات العالمية التي يتمثل فيها مدى واسع من القيم الثقافية المختلفة. ويركز الوظيفيون الجدد ومنهم هاس أكثر على الطبيعة التعددية للمجتمع الحديث الذي تتنافس فيه وتتصارع النخب والمصالح، ومن ثم يرون أن التكامل عملية تعيد فيها النخب بطريقة سياسية متدرجة صياغة مصالحها بمصطلحات وأساليب تعبر عن توجه إقليمي أكثر منه توجها وطنيا[2].

ركزت الوظيفية الجديدة على التكامل الجهوي الإقليمي بدل التكامل على المستوى العالمي، حيث تكون العملية التكاملية مثالية، نظرا لوجود تناقضات وعوائق يمكن تجاوزها في حالة التنظيمات الإقليمية التي تتوفر على مزايا التشابه والتماثل بين مجموعة من الدول تشترك في حيز جغرافي متقارب، وتعد الوظيفية مع كتابات **ديفيد متراني وأرنست هاس، ليندبرغ**"**Lend berg**"، أهم المدارس التي نظرت للتجارب التكاملية الأوربية في مجال الإقليم كمستوى للتحليل، والعلاقة بين الأمن والاقتصاد، حيث يرى **جوزيف ناي** بأن متغيري الأمن والاقتصاد، قد رسخت الى حد كبير الاعتقاد بأن ظاهرة الاندماج الاقتصادي خطوة مهمة في مسار تحقيق الأمن[3]

---

[1]– نوال بوميلك ، **المرجع السابق**، ص 10.

[2]–**المرجع نفسه**، ص 09.

[3]–عبد القادر دندن، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير 1991–2006"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 15.

إن مجمل هذه التصورات النظرية والسياسية أظهرت ما اسماه الباحث باري شوشترز بنظرية الإقليم، وهي الفكرة التي أيدها المفكر **بروست روسيت** عن فكرته **(السلام على الأجزاء)** للدلالة على أهمية العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار، وهوكذلك ما ذهب إليه جوزيف ناي من خلال دعوته إلى خلق مستوى ثالث بين الدول والنظام الدولي.[1]

كما قدم كل من لويس **كانتوري وستيفن شبيغل** أربعة جوانب تحليلية لأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وهي:

- ✓ الخصائص البنيوية للنظام: يقصد بها سمات النظام الإقليمية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة النظم السائدة.
- ✓ نمط الإمكانات أومستوى القوة في النظام:أي توزيع القوة بين وحدات النظام وهل يوجد نوع من التوازن أوالترتيبية.
- ✓ نمط السياسات والتحالفات:أي طبيعة العلاقات بين دول الإقليم والسياسات التي تتبعها كل دولة هل هي ذات طبيعة تعاونية أوصراعية.
- ✓ بيئة النظام ومشكلة التغلغل:بمعنى معرفة طبيعة النظام الدولي في ذلك الإقليم هل ذات طبيعة تدخلية أم لا.[2]

[1] – **المرجع نفسه**، ص25.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 26

خلاصة الفصل الأول:

لقد كانت الغاية الأساسية من هذا الفصل تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري للدولة والأمن الإقليمي حتى نتمكن من فهم وتحليل هذه الظاهرة على الصعيد العملي، وقد تم استخلاص ما يلي:

- ✓ يمكن تعريف الدولة على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يقيمون على رقعة جغرافية معينة ويخضعون لسلطة سياسية حاكمة.

تشتمل الدولة على ثلاثة أركان أساسية، بالإضافة إلى ركن الاعتراف وهي:

–الشعب: الركن الأساسي لقيام الدولة، يتكون من مجموعة من البشر تجمعهم الرغبة في العيش المشترك ولا يشترط عدد معين، وإنما تتكون في أغلبها من أفراد يتمتعون بجنسية الدولة.

–الإقليم: وهو الرقعة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب ويمارس عليها مختلف نشاطاته، يضم إقليم بري، إقليم جوي، وإقليم مائي.

– السلطة السياسية: الهيئة المنظمة التي تتولى حكم الشعب والإشراف على مصالحه.

– الاعتراف الدولي: وهو أن تعترف باقي الدول الأخرى والمنظمات الدولية بهذا الكيان وبغيره لا تعتبر الدولة عضوا في المجتمع الدولي.

تتمّيز الدولة بخاصيتين أساسيتين هما:الشخصية القانونية والسيادة وعلى أساسهما تصبح الدولة قادرة على التأثير داخليا وخارجيا.

- ✓ يمكن فهم الأمن الإقليمي: على أنه ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا من خلال انتهاج سياسة دفاعية مشتركة لحماية أمنها داخليا، ومواجهة أي تهديد خارجي.

حاول مختلف الباحثين أن يستعينوا بنظريات متنوعة، وذلك من أجل تفسير الأمن الإقليمي وأبرزها الإقليمية الجديدة التي تنادي بضرورة نبذ الصراعات والتوسع الإقليمي، والتوجه نحو الإنسجام الايديولوجي التعمل على التكامل والاندماج وتحقيق الأمن الإقليمي. والوظيفية الجديدة، والتي تجعل من الدول تتفاعل و تتعاون في إطار إقليمي بغية مواجهة التهديدات الأمنية التي أصبحت ذو طبيعة لا قطرية.

الفصل الثاني: تحليل الدور الوظيفي للجزائر في إطار البيئة الأمنية المغاربية

لم تفهم العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي من فراغ، وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه العلاقات، أو على مستوى البيئة المغاربية ككل، أو على المستوى الإقليمي العربي، حيث نجد الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري، ووحدة الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية، فالجزائر سباقة دائما نحو مساعدة دول الجوار من مختلف النواحي، فمن خلال ما تشهده المنطقة المغاربية من تهديدات أمنية والتي عكرت صفوى الأمن في هذه المنطقة، عملت الجزائر ومن خلال سياستها الخارجية على التوجه نحو مواجهة هذه التهديدات من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول الساعية لتحقيق هدفها الأسمى وهو الأمن المغاربي.

المبحث الأول: قراءة جيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تمثّل منطقة المغرب العربي بعدا إستراتيجيا مكمل للوطن العربي ككل، نظرا لحدود دوله المتشابكة مع بعضها البعض. فالمنطقة المغاربية تحتل مكانة هامة في الساحة الدولية عموما والعربية خصوصا، فهي تحتوي على ثروات بكميات هائلة خاصة الموارد النفطية، لذا أصبحت المنطقة محل توجه الأنظار، مما جعلها عرضة لمختلف التهديدات .

المطلب الأول: الموقع الجيوبوليتيكي لمنطقة المغرب العربي

عرفت بلاد المغرب العربي منذ أقدم العصور بأسماء متعددة، فقد أطلق عليها العرب الفينيقيون على السكان الذين سكنوا حول مدنهم طاقة "**أوتيكا**" وقرطاجنة إسم: "أفري"، وعنهم أخذها اليونان فأطلقوها على جميع سكان المغرب العربي ابتداء من غرب مصر حتى المحيط الأطلسي ومنها اشتق اسم "**افريقية**" أي **بلاد الأفري**"[1]. وقد أطلقه العرب في بادئ الأمر على جميع بلاد المغرب فيما عدا طرابلس وبرقة، ثم اقتصر اسم افريقية بعد ذلك على جميع البلدان التي تلي مصر غربا حتى بجاية، وأطلق اسم المغرب على البلاد التي تلي بجاية غربا حتى المحيط الأطلسي.

[1]– أحمد مختار العبادي، **في تاريخ المغرب والأندلس**، (لبنان: دار النهضة العربية، د.ت)، ص 9.

وقد أجمع المؤرخون والجغرافيون العرب على بلا المغرب تمتد من طرابس شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، وأن من طرابلس إلى الشرق لا يدخل في اصطلاح المغرب[1].

حيث يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا والمغرب الأوسط الجزائر والمغرب الأدنى، وتونس، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها، وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في اطاره الواسع، فإن المغرب الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث: تونس، الجزائر والمغرب كل من ليبيا وموريتانيا[2]. وتوجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوربية، ويطلق عليها بلاد البربر، باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[3]، والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى عند الانتداب الفرنسي للمغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 واحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا وسياسيا وثقافيا أكثر وضوحا وتميزا[4]، كما أن جمهرة المؤرخين والجغرافيين العرب اتفقوا على تحديد كلمة "مغرب" بالأراضي الاسلامية الممتدة غربي مصر إلى المحيط الأطلسي، فهناك المغرب الافريقي والمغرب الأندلسي، ولهذا فإن كلمة مغرب أو مغاربة قد تعني أيضا الأندلس. وعلى هذا الأساس كانت مدينة الاسكندرية هي الحد الفاصل بين المغرب والمشرق لهذا عرفت باسم "باب المغرب"، لأنها كانت معبرا لجميع المغاربة القادمين من المغرب أو العائدين إليه[5].

---

[1]–سوادي محمد، وصالح عمار، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**، (مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004)، ص 21.

[2]–مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية**، (الأردن:منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986)، ص 8.

[3]–عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية"، **مجلة قضايا عربية**، عدد.10 ،(لبنان: مطبعة المتوسط، 1975).

[4]–أحميدة أمحمد السنوسي، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، (طرابلس: منشورات جامع الفتح، 1999)، ص 23.

[5]–أحمد مختار العبادي، **المرجع السابق**، ص 9.

كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإريقي أيضا شرق المتوسط: سوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن، والعراق[1]. ولكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي"المغرب العربي"، والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث تكون أمام خمسة دول وهي: ليبيا تونس، الجزائر، المغرب، إضافة إلى الصحراء الغربية، حيث يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي، وشرقا مصر والسودان، وجنوبا السنغال والنيجر والتشاد[2].

تتألف بلاد المغرب العربي في مجملها من إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط، وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، تتخللها سلاسل جبال الأطلس مشكلة كتل جبلية متعاقبة على طول ساحل البحر في الشمال، وحتى حافة الصحراء في الجنوب، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الأقصى (جبال طوبقال 4165م) وبعض أقاليم الجزائر (جبل الشلية 2328م)، مما جعل منطقة المغرب تؤلف ابتداءا من الخليج سرت حتى المحيط الأطلسي بأقاليمها المختلفة وحدة جغرافية وبشرية مميزة عن بقية أجزاء القارة الإفريقية، وهذا ما أعطى لمنطقة المغرب صفة إقليم متكامل يغطي مساحة 6.48.141كلم^2 (ليبيا:1.760.000 كم^2، تونس: 150.164كم^2، الجزائر:20381.740 كم^2، والمغرب:456.550 كم^2، والصحراء الغربية:264.000كم^2، وموريتانيا:1.030.00كم^2)، ويمتد من الشمال إلى الجنوب حوالي 2000 كم، بين خطي طول25° شرقا، 16° غرب غرينيتش، ومن الشرق إلى الغرب حوالي 4500كم بين دائرتي عرض 15° و37° شمال خط الاستواء[3].

[1]–نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد124، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996)، ص 125.

[2]-سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، (القاهرة: دائرة المعارف، 1965)، ص 3.

[3]–ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق**، (لبنان: دار الغرب الإسلامي،2000)، ص 411.

ويمكن ايضاح الموقع الجغرافي للمغرب العربي من خلال (الخريطة: رقم 01):

خريطة توضح الموقع الجغرافي للمغرب العربي.

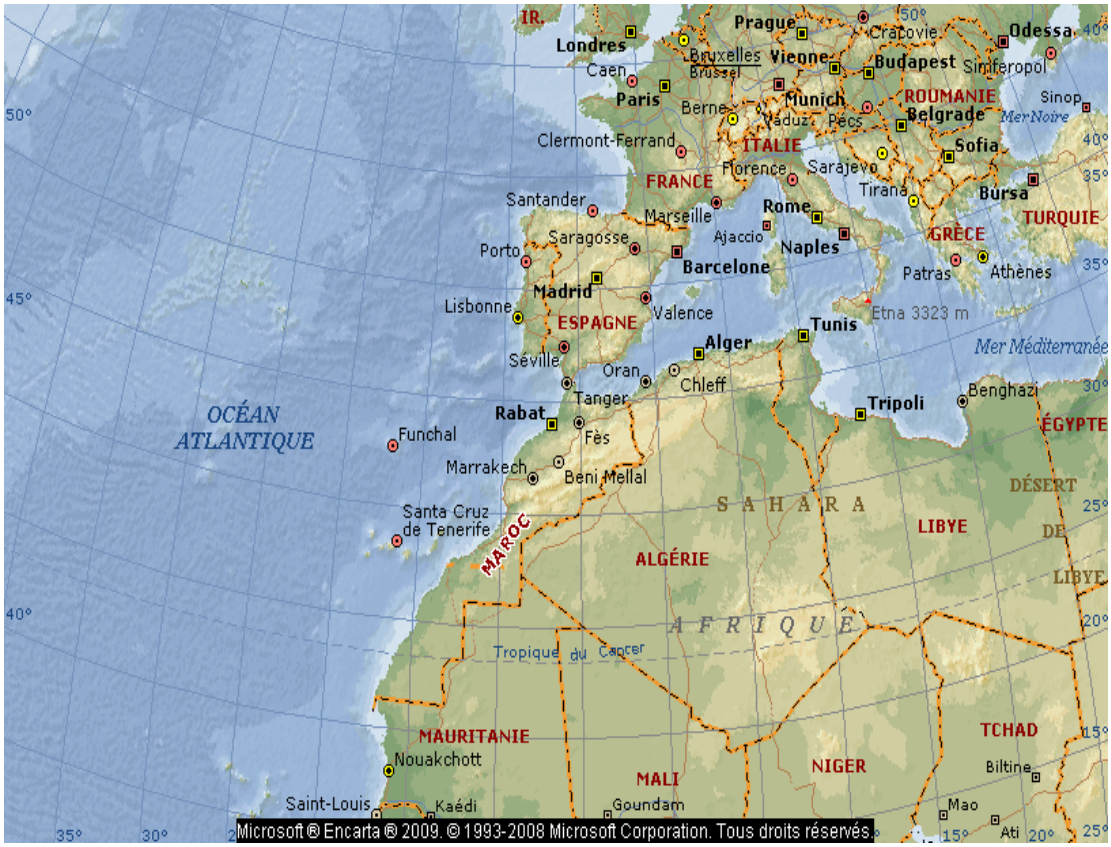

المصدر: Microsoft Encarta 2009

المطلب الثاني:أهمية منطقة المغرب العربي

يعتبر المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات(إفريقيا، أوربا، واسيا)، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، لاسيما في موقع المغرب العربي بالذات المتمحور بين عدة مجموعات إقليمية، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط أي بين أوربا وإفريقيا ما جعله مركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط[1]، أيضا ما جعل دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا، وخليج سرت شرقا، فالمغرب يحتل موقع"الحارس" على مضيق جبل طارق، ويشكل ممرا أطلسيا هاما نحو حوض المتوسط وإفريقيا، فيما تتحكم السواحل الجزائرية (1200كم) في الممرات البحرية المؤدية إلى مضيق صقلية، حيث تسهر تونس على أداء دور "المراقب" لحركته الملاحية، وفي أقصى شرق سواحل المغرب العربي يغطي مجال النظر للسواحل الليبية 1900كم جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للبحر المتوسط[2]. ، كما يقول الجنرال "Buis":"يظهر المتوسط مع نهاية القرن العشرين فضاء ذو أهمية حيوية"[3]

كما تشكل منطقة المغرب العربي رهانا اقتصاديا _ استراتيجيا هاما بالنسبة للدول الكبرى، حيث توفر دول المنطقة سوقا تجارية واقتصادية استهلاكية واستثمارية من حوالي 100مليون والذي يعتمد على الاستثمار في مجال المحروقات تحديدا، كما نلاحظ تفاوت بين الدول في مجال الاستثمار، وهذا ما يتم إيضاحه من خلال المنحنى البياني التالي:(الشكل رقم: 02):

---

[1]–إبراهيم تيقمونين،"المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة:التنافس والتوافق الفرنسي الأمريكي نموذجا"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية، 2005)، ص 76.

[2]–**المرجع نفسه**، ص 77.

[3]– مونة عليلي ، "السياسة الأمريكيةفي منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002)، ص 43.

الإستثمار في دول المغرب العربي:مقياس بمليار دولار أمريكي.

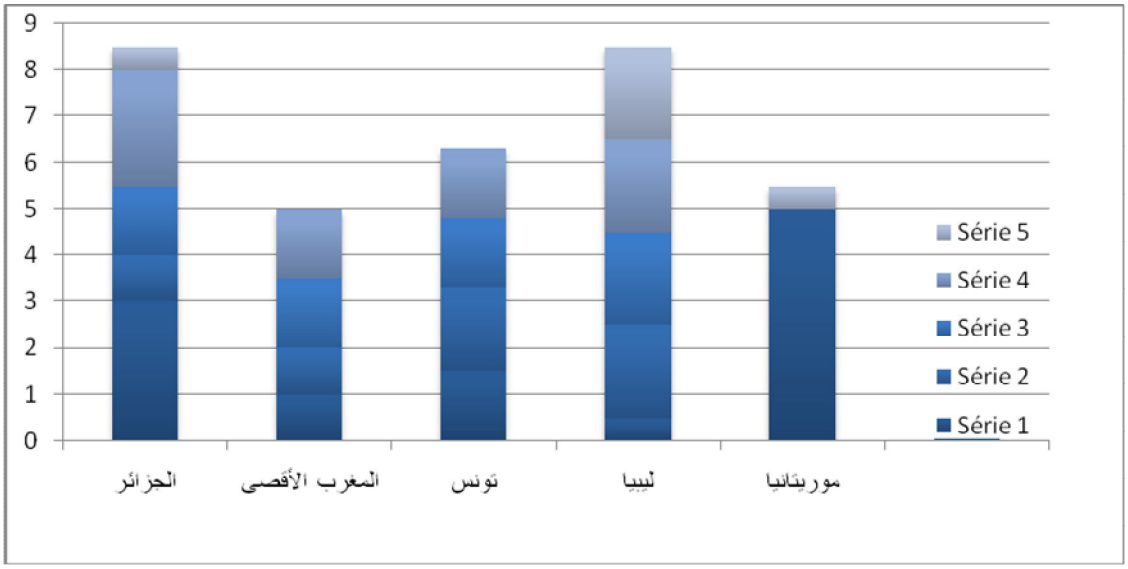

المصدر: Pp100 -109 . JeuneAfrique.Sèrie N=27.2011

يبدو من المنحنى أن الجزائر وليبيا أكثر الدول المغاربية التي تحصل على حصة مهمة من الاستثمار الأجنبي والذي تم تبيين أنه يرتكز بالأساس على المحروقات.

فالجزائر وليبيا مصدرين هامين للطاقة في المنطقة، باحتياطي من النفط يفوق حجمه 5 ملايير طن كاكتشافات مؤكدة، و5000مليارم^3 من الغاز، وتعتبر الجزائر خامس منتج ورابع مصدر عالميا من الغاز الطبيعي، أما المغرب فهو من أكبر المنتجين للفوسفات[1].

أما عن المقومات الحضارية لدول المغرب العربي قبل الفتح الإسلامي سادت بها الوثنية بأنواعها المتعددة، إضافة إلى احتكار هذه الدول بالديانات السماوية اليهودية والمسيحية بسبب استعمار الإمبراطوريات المتوسطية، وبعد الفتح الإسلامي أصبحت المنطقة تدين بالإسلام و تعتنق المذهب المالكي[2]. ومن الثوابت التاريخية للمغرب العربي نجد بالإضافة إلى ارتباطه بالمشرق العربي، حيث أن

[1]- إبراهيم تيقمونين، **المرجع السابق**، ص 77.

[2]-ليندة عكروم، **المرجع المرجع** السابق، ص 49.

مركز الدولة الإسلامية، ارتباطه بدار الإسلام ككل[1]، فمنذ أن اعتنق سكانه العقيدة الإسلامية واكتسبوا الهوية العربية، أصبح شريكا مساهما بقسط وافر في تراث الحضارة الإسلامية العربية، فكان لأبنائه اليد الطولى في فتح (91هـ/711م)، والدفاع عنها ضد النصارى لعدة قرون، ومن حواضره الكبرى (القيروان، تونس، بجاية، تلمسان، فاس،مراكش)، انتقال اشعاع الحضارة الإسلامية إلى الأقطار الأوربية عبر اسبانيا وصقلية وجنوب ايطاليا، ليمهد الأرضية للنهضة الحديثة التي قبلت موازين العالم الحديث، كما أن بواسطة رجال الزوايا وشيوخ الطرق الصوفية المغاربية انتشر الإسلام بغرب إفريقيا ووسطها، وهذا ما جعل المغرب العربي كنظريه المشرق العربي يساهم ويشارك في بناء الحضارة الإسلامية من خلال إمكاناته الذاتية ومنطلقاته الفكرية [2].

وعليه فإن أصالة العروبة ومقوماتها وطابعها الروحي المميز للمغرب العربي كل ذلك مستمد من الإسلام، وفي ذلك يقول أحد الؤرخين:"**عروبة المغرب العربي عروبة أصلية خالدة، لأن الإسلام كان ولم يزل المدخل التاريخي لها، أصلها بقوة الروح، وخلّدها بصلابة العقيدة، ظلّل أرضيتها بالدستور السماوي وربط مقوّمها الأساسي بلسان عربي مبين...** "[3].

هذه الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري، جعلت منطقة المغرب العربي تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي، سواء على مستوى التراث التاريخي الشاهد على تعاقب الحضارات، أو على مستويات التبادل التجاري والسياحي والاستثماري، والثروات الطبيعية.

هذه الأهمية الجيواستراتيجية، الحضارية والتاريخية جعلت من منطقة المغرب العربي منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، كما أن هذا الموقع الذي يعتبر

---

[1]– أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1994)، ص 49.

[2]–فيصل عمر شايب، "وحدة المغرب العربي '1962–1991"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية**، (جامعة تبسة، كلية الأداب والعلوم الإجتماعية،قسم العلوم الإنسانية)، ص 17.

[3]–محمد صالح جابري، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس** ،(الجزائر: دار الحكمة، 2001)، ص 298.

أقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوربا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر، كما أنه يتوغل في القارة السمراء مشكلا في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي، ولا يتعلق على باقي القوات الدولية الكبرى في العالم المعاصر كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين واليابان ودول أمريكا اللاتينية ، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية[1].

المبحث الثاني: التهديدات المهددة للأمن المغاربي

رغم ما يحتويه المغرب العربي من ثروات، وما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية، أي له قدرات بشرية وطبيعية هائلة، إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان التي تعاني من تهديدات تتمّيز بالعالمية، إلا أن المغرب العربي يعرفها بحدة كبيرة، وعليه يمكن تصنيف التهديدات التي يواجهها إلى مجموعتين: تهديدات بنيوية– تهديدات نسقية.

المطلب الأول: التهديدات البنيوية

قبل التطرق إلى التهديدات البنيوية التي يعاني منها المغرب العربي، يجب الإشارة أولا إلى مفهوم التهديد الأمني*.

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الأساسية للتهديد(الفردي، الجماعي، القومي، الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التهديد(داخلية، خارجية)، وصولا إلى السياسات والإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات.

---

[1]–ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص 411.

*يعرف التهديد من الناحية اللغوية على أنه ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر، فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا، أما مفهومه من الناحية الاستراتيجية فهو: "بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكرية

يتداخل مفهوم التهديد مع مفاهيم مشابهة منها: مفهوم الخطر، التحدي. فقد عرف قاموس " **Le petit Robert**"الخطر" **Le risque** ":على أنه (لغة): "كل مهدد محتمل الوقوع ، وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان "، فالخطر هو المرحلة الأولى لإدراك التهديد، وعند الوصول لإدراك الخطر نكون بصدد الحديث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما لا يؤدي إليه[1] أيضا من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد"التحدي"، والتي تعرف

حسب **سليمان عبد الله الحربي** في دراسته المعنونة ب:"**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته**": "على أنها المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة أو تعوق من تقدمها، وتشكل عثرة أمام أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"[2]. كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، فالصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل ضمن نطاق الأمن الصلب[3].

إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر وأنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمن، وهي بمثابة أجندة لفهم وتحليل التهديدات الأمنية عبر مختلف مستويات الأمن.

1)_ طبيعة التهديد: يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2)- مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر ومدى انتشاره، وتأثيره الشامل لعدة دول.

---

[1]-ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص 30.

[2]-سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص 28.

[3]-**المرجع نفسه**، ص 29.

3)- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومتى استمراريته (مؤقت_ مستمر)، وهل هو ثابت أومتغير.

4)-درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة وقوة التهديد وخطورته، تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

5)- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته[1].

تتمثل التهديدات البنيوية البنيوية في تلك التهديدات التي تنصرف في اثارها إلى المساس بمكونات الشيء وجذوره، ويقصد بها تلك المرتبطة بضعف الأداء الإقتصادي للدول ومن ذلك يمكن أن نستشف أن التهديدات البنيوية للأمن المغاربي هي تلك المؤثرات السلبية المفتعلة التي تمس بشكل مباشر أيا من مكوناته ومرتكزاته وعناصر بنائه[2].

وهنا يمكن ادراج التهديدات التالية ضمن هذه المجموعة:

1)- **التهديدات البيئية:** يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الأيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي واقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام.. [3]، وبالتالي أصبح للبيئة تأثير على

---

[1]-**المكان نفسه.**

[2] منيرة بلعيد ، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"**، (جامعة قسنطينة، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 102.

[3]-مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البينية ومسؤولية المجتمع الدولي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد163، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الساسية والإستراتيجية، جانفي 2006)، ص، 52- 57.

الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك ضمن معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة).

وبالنظر إلى المغرب العربي فقد ظهرت العديد من العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية، الأمراض المتنقلة..إلخ . ففي الجزائر ظهرت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات فقد شهدت فيضانات باب الواد التي أحدثت كارثة بيئية كبيرة، وكذلك زلزال بومرداس الذي أحدث كوارث إنسانية نتيجة تعفن الجثث الذي أحدث مخلفات أخرى[1].

أما التلوث فقد ظهر وزاد نتيجة الإنتشار الفظيع للقمامة والحفر التي تهدد حياة السكان، وكذلك التلوث الذي يهدد السواحل خاصة الشرقية، حيث تسببت ناقلات البترول العملاقة في تسرب650000 طن سنويا من البترول مما خلق مشاكل بيئية خطيرة تؤثر على استمرارية الثروة السمكية وعلى النشاط السياحي، كذلك تؤدي إلى ارتفاع كمية غاز ثاني أكسيد الكربون (**CO2**) التي تلوث الأجواء[2] .

أما عن مشكلة المياه فهي كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين باعتبارها موردا استراتيجيا من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، والمغرب العربي يعد من المناطق التي تشكل فيه المصادر المائية هذا الاهتمام، حيث أصبحت الموارد المائية مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف تساقط الأمطار فيها، وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لاحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل

[1]– منيرة بلعيد ، **المرجع السابق**، ص .ص 105–106.

[2]– **المرجع نفسه**.

النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات[1].

وتعود أسباب التلوث في المنطقة المغاربية إلى:

*التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تعرفه دول الضفة الشمالية والذي له تأثير على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الضارة للمصانع التي لوثت الهواء، وألقت هذه المصانع بمخلفاتها في البحر الأبيض المتوسط الذي أهم ما يميزه عدم وجود فتحات كبيرة وكثيرة فيه تمكنه من التخلص من هذه النفايات، وكذلك الحال بالنسبة للملوثات النووية، حيث أدت التجارب النووية سواء ما كان منها في اليابسة كما كان الشأن بالنسبة لفرنسا في الجزائر.

*الطاقة التي تستخدمها شعوب هذه المنطقة، لها دور سلبي على البيئة، لأن مع الرفاهية المالية والمعيشية التي توفرها الطاقة إلا أن ضررها البيئي كبير وخطير.

كما أن دول المغرب العربي كغيرها من الدول الجنوب، تتمّيز بالضعف والهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية وكل ما يترتب عن التدهور البيئي.[2]

2)- التهديدات الاجتماعية والاقتصادية:

إعتبرت المشاكل الاجتماعية احد اكبر التهديدات الامنية المواجهة للامن الانساني المغاربي، فبالنسبة للفقر فإن دول المغرب العربي تعاني من أقصى درجات الفقر والتهميش والبطالة والمجاعة، ما ادى الى تفشي الامراض المتنقلة فظاهرة الايدز اصبحت تهدد الامن الجزائري من خلال دخول العديد من

[1]-ساعي جمال، "مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول" الجزائر والأمن في المتوسط"**، (جامعة قسنطينة، ، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 154.

[2]-صفية نزاري،"الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 65 .

الافارقة غير الشرعيين والأجانب كذلك، اما المغرب فتهددها أزمة بيئية نتيجة تفشي الظواهر الاجتماعية كالفقر، الشئ نفسه في تونس ولكن بصفة أقل خطورة، فتونس لم تعاني من مشاكل كبيرة لصغر مساحتها، واعتمادها على السياحة كمورد اقتصادي هام، الا بخلاف مرض الايدز الذي تزايد فيها بنسبة كبيرة بسبب الاجانب والسياح القادمين منها وإليها، كذلك كل من ليبيا وموريتانيا يعاني اقليمها من عدة مشاكل وتوترات كبيرة لبيئة اجتماعية[1].

بالاضافة الى ذلك مشكلة الضغط الديمغرافي، حيث يرتبط هذا التهديد بعدة ابعاد فالهوة الكبيرة بين الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية وعدد السكان المتزايد ادى الى خلل اجتماعي داخلي من اهم اسبابه الهجرة، ارتفاع نسبة البطالة، لان التزايد غير المدروس لعدد السكان يحتاج الى اراضي زراعية اكثر ومبان ومساكن وخدمات ومناصب شغل وهذا ما لا يتوفر في دول المغرب العربي.[2]

وتعد مشكلة الاقليات من بين التهديدات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي غالبا ما تكون سببا في نشوب نزاعات داخلية تؤدي الى الاستقلال داخل الدولة الواحدة، لكن مشكل الاقليات لا يطرح بعد، فلم تهتم بها المنطقة لعدة اعتبارات اهمها يتمثل في امتلاك المجتمع المغاربي في أغلبية متجانسة، فالاقليات الموجودة بالمنطقة لا تشكل تهديدا مباشرا على هذه الدول، ولاتطالب بالاستقلال، فمطالبها تتلخص في ادراج لغتها في الدولة كالامازيغية في الجزائر والمغرب، وهو ما يعرف بالتطرف اللغوي الذي من شأنه انتاج ازمات على مستوى الهوية مثل ازمة الريف في المغرب.[3]

في حين نجد تهديدات ذات طابع ثقافي، حيث يعد هذا البعد من التهديدات الامنية.

في المغرب العربي حيث تعرضت ثقافة الدول المغاربية على عدة مراحل لمحاولات محوها من طرف الاستعمار الاوربي، وقد شكلت هذه الجهود خطرا مباشر لكنها باءت بالفشل بعد المقاومة التي

---

[1]– مسالي نسيمة، **المرجع السابق**، ص 40-41.

[2]– أمحند برقوق، **التهديدات الامنية في المغرب العربي**، (جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،، نقلا عن:http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult ،بتاريخ:24/02/2015.

[3] – صفية نزاري، **المرجع السابق**، ص 69.

لقتها من طرف الشعوب، وما تمثله العمالة الاجنبية خطرا غير مباشرا وتدريجيا تظهر سلبياته بعد مرور زمن على وجودها في المغرب العربي؟، كما ان العمالة المحلية التي تعمل بالخارج وخاصة بأوروبا لها تأثيرها هي الاخرى، حيث نلاحظ أن المغتربين سيتعملون مفردات أوربية كبديل لمفردات اللغة العربية في مختلف المجالات، وهكذا تم تذويب اللغة العربية في هجين لغوي تدريجيا.

– يتعرض أفراد الصفوة المغاربية إلى درجة محدودة متاحة لهم في مجال حرية التعبير والامتيازات المادية والمعنوية، بالمقابل نجد ان الكثير من المجتمعات الغربية تمنحهم هذه الامتيازات اذا عملوا لدى مؤسساتها، الامر الذي يجعل هذه الصفوة مرتبطة بتوجهات المجتمعات الغربية بغض النظر عن علاقة هذه التوجهات بمصالح مجتمعهم.

– عدم تجانس الصفوة المثقفة مع سياقها الاجتماعي، فتكون متباينة مع مجتمعاتها اقتصاديا وثقافيا، ومن ثم تتولد لديها اهتمامات ومشكلا تغير تلك التى تختص بافراد المجتمع، ومن الطبيعي ان يتعمق ذلك اذا كانت هذه الصفوة غربية التدريب والتأهيل.[1]

– انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يفقد او يضعف الثقة بين مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف احتمالا واردا .[2]

– انتشار التطرف الديني بين الشرائع الاجتماعية المهمشة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والتشرد السياسي وهذ بطبعه ينتج حركيات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك حركيات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لاغراض تغيير الدولة والمجتمع (ثنائية التطرف والارهاب).[3]

أما عن التهديدات الاقتصادية فان مشكلة التشغيل تبقى من اكبر التهديدات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة المغاربية بفعل التقاء السياسات الاقتصادية المخففة في المنطقة والانعكاسات السلبية

---

[1] – **المرجع نفسه** ص 71–72.

[2] – **المرجع نفسه** ص 71–72.

[3] – أمحند برقوق، **المرجع السابق**، ص 03.

للازمة الاقتصادية العالمية، من خلال انخفاض المداخيل الخارجية للمغرب العربي من جهة، سبب انخفاض اسعار النفط والفوسفاط .

وباقي المنتجات التي تصدرها بلدان المغرب العربي وتفاقم الديون الخارجية التي يوجه مداخيل الصادرات الى ميادين أخرى غير تلك المخصصة لمناصب الشغل.

وتعكس ازمة التشغيل من جانبها العديد من الابعاد المهمة فيما يخص الرهانات الامنية في المنطقة المغاربية، إذ تدفع البطالة من جانبها الى توسيع دائرة الفقر وعجز الانظمة عن تغطية الحاجيات الاساسية للسكان المحرومين، إضافة الى كون أزمة التشغيل تعد المصادر المهمة لحركة النزوح الريفي نحو المدن، أو الهجرة نحو الخارج .[1]

- الامن الغذائي كمصدر لتهديد الامن في المغرب العربي، حيث يعرف الامن الغذائي على انه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللزمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل افراد الامة اعتمادا على النشاط المحلي.

ويمكن التميز بين مستويين للامن الغذائي، المطلق والنسبي، فالمطلق (الذاتي) يعني انتاج الغذاء داخل الدولة كما يعادل ويفوق الطلب المحلي، أما الامن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما او مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او جزئيا.

ودول المغرب العربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الانتاج من المواد الغذائية لايكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء الى الاسترداد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات هذه البلدان حيث يعمل على اضغاف ارصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والاعتماد على الاسترداد من اجل تلبية الحاجيات الاساسية للمستهلكين.

[1] – بن صايم بونوار، بن يختي عبد الحكيم، **رهانات الامن في المنطقة المغاربية**، نقلا عن:.http=//article.e marifah.net .بتاريخ:2015/03/25.

كما انها تصنف من الدول المتخلفة وبطبيعة الحال يجعلها هذ في حالة تبعية، وبالتالي فان هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع الامدادت لها .

إن من العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء في المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فمعدل نمو السكان يفوق معدل نمو الانتاج الزراعي.[1]

المطلب الثاني: التهديدات التنسيقية

ويقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق العالمي، لنسق الفرعي (المغرب العربي) أو ما بينها.

أولا: الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب من الظواهر التي حظيت بقدر هائل من التعريفات، ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن الاجتماع على أي تعريف من القدر الوفير للتعريفات بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلت في المؤتمرات والندوات، ولم يتعدى تعريفه اللغوي المشتق من الرعب والتربع والذعر والخوف الشديدين، ومن بين التعريفات تعريف **ليفا سور Levasseur**: (بأنه الاستخدام العمد والمنظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين)[2].

وقد جاء في الموسوعة السياسية تعريف الإرهاب على انه(استخدام العنف –غير القانوني– أو التهدي د به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والصنف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية)

[1] – مسالي نسيمة، **المرجع السابق**، ص 42–43.

[2] – محمد عبد المطلب الخشن، **تعريف الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية**، (الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ؟، 2007)، ص 81.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد عرفت الإرهاب بأنه (أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أوجماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال).[1]

ويكتسب الإرهاب الدولي صفة الدولية في حالة توفر عنصر خارجي دولي، الذي قد يعلق بجنسية الفعل الإرهابي أو بالمصالح التي تضررت من جراء ذلك، أو بالمكان الذي لجأ إليه مرتكبوا الأفعال الإرهابية.[2]

بدأ استعمال كلمة (الإرهاب) في نهاية القرن الثامن عشر للتعبير عن أعمال العنف التي تتعداها الحكومات كي تضمن إسكان شعوبها، غير أن الأمر تطورت لاحقا، واستخدم لوصف الأعمال العنيفة التي تنفذها جماعات أو أفراد، إلى أن أصبح طريقا أو أسلوبا يريد الفاعل /الفاعلون بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف أن يفرض رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدول حفاظا على علاقات اجتماعية قاعة، والعمل على تغيير وتدميرها.[3]

وقد ظهر مصطلح الإرهاب لأول مرة في فرنسا سنة 1794م خلال فترة الثورة واستعمل بعد ذلك من قبل الروس في القرن التاسع عثروا عند انتشاره مع الاعتداءات والاغتيالات الحالية مع تغير معناه مرات عديدة.[4]

ولقد اعتمد المشرع الجزائري في تحديد التعريف على مبدأ ين هما:

- اعتبار الإرهاب ظرف مشدد عام لأي جريمة.
- استحداث وتحديد جرائم الإرهاب والتخريب

---

[1] – صفية نزاري، **المرجع السابق**، ص 66.

[2] – محمد عبد المطلب الخشن، **المرجع السابق**، ص 133.

[3]– أدو نيس العكرة، **الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية**، (بيروت : دار الطبيعة 1983)، ص 93.

[4] – ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص81–82.

وقد عرف الإرهاب من قبل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب بأنه (انه فعل من أفعال العنف أو التهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو احد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة وإحلالها أوالاستلاء عليها أو تعويض الموارد الوطنية للخطر).[1]

فخصوصية الإرهاب كتهديد قدم خصائصه الباحث الأمريكي (بول واثر Pol wather)كالأتي:

- إن الإرهاب مظهر بسيكولوجي لكونه يتعاطى مع الطبيعة الإنسانية من خلال الحالة النفسية التي يحدثه، سواء على مستوى الفرد أو الحكومة وصانعي القرار، وحتى على المستوى الإقليمي فالعالمي.
- أنه ذو طبيعة لاتمايزية (أي لايميز في هده رجل وامرأة، طفل أو كهل ....الخ)
- كما أن اللرهاب يتميز بعنصر المفاجأة، أو عدم القدرة على التنبؤ بوقائع العنف.
- للإرهاب محتوى سياسي أي لا يكون لدوافع ذاتية أو مصالح شخصية. [2]

تكمن خطورة عدم وضوح مفهوم الإرهاب الدولي باعتباره مهدد للأمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، واستقرار خطير للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي وعامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول المختلفة.[3]

لقد عرف تطور الظاهرة الارهابية بدول المغرب تباينا واضحا نظرا لتباين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين هذه الدول، حيث الجماعات الإرهابية بمخلف مستوياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغربية ولاسيما كل من الجزائر والمغرب وليبيا، حيث يشترك الكثير من الجامعات

---

[1] – عبد الناصر جريز، **الارهاب السياسي**، (القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996)، ص 23.

[2] – تامر ابراهيم الجهماني، **مفهوم الارهاب في القانون الدولي**، (الجزائر:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص25.

[3]– ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص.83

4– **المرجع نفسه**، ص.86

5 –إدريس عطية، " الارهاب في افريقيا – دراسة في الظاهرة وأليات مواجهته "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص 154.

المتطرفة في تلك المنطقة من بين الأهداف والعضوية والنشاط، منها الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة بالمغرب، الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة، والجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة، كما يبق البث بصفة رسمية في دول المغرب العربي عن حقيقة هذه الجماعات من المسائل الحساسة.

وتبدو الجزائر من بين كافة الدول المغربية والإفريقية الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب لان البلاد خاضت صراعا مدنيا لأكثر من عقد من الزمن أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين، فقد دخلت الجزائر من بداية عام 1992، مع حضر الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذ هدفت التنظيمات الإسلامية المسلحة في داخل الجزائر منذ1992 إلى الإطاحة بالنظام إما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذوالعملية الانتخابية.[1]

وترتبط الجماعات الجهادية فششششش\ ي الجزائر بعمليات التجزئة والتقسيم التي تعرضت لها الجبهة الإسلامية (FIS)، والتي كانت السبب في عدد من الجماعات المسلمة الالمنبثقة عنها، من بينها الجماعة المسلحة و الجماعة السلفية للدعوة والقتال : فا لأولى ذات بعد محلي "أهداف محلية" والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة (حركة جهادية إسلامية تزعمها أسامة بن لادن وهي تنظيم يتبنى فكرة الجهاد ضد "الحكومة الكافرة" وتحرير بلاد المسلمين من الوجود الأجنبي اياكان، وتصنفها الو.م.أ على أنها ابرز تنظيم إرهابي عالمي. نشأ تنظيم القاعدة عام 1987 على يد عبد الله يوسف عزام)، والتي نشأت سنة 1998 وكان أول من ترأسها " عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي"، وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد المالك دروغدال " المعروف ب " أبو مصعب عبد الودود"، وهو الرئس الحالي لهذه الجماعة .[2]

---

[1] – مسالي نسيمة، **المرجع السابق**، ص 59.

[2] –محمد مقدم، **الافغان الجزائريون : من الجماعة الى القاعدة**، (الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2002)، ص 45.

وتعتبر اغلب العمليات الإرهابية، باعتبار أن أغلب عمليات العنف التي وقعت في الجزائر تندرج في إطار الإرهاب المحلي، إلا أن العمليات شهدت نقلة نوعية عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . وكما عبر عن ذلك الرئس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة " عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر 2001م بان " الإرهاب وحدة لا تتجزأ " وإذا أردنا محاربته فيجب علينا أن نقوم بذلك معا".

وقد كان من أبرز عمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية السابقة للدعوة والقتال أحدث ماي2003م باختطاف اثنان وثلاثون سائحا أوربيا، وكذلك ما قام به تنظيم القاعدة في البلاد المغرب الإسلامي وأبرزها استهداف مقر رئاسة الحكومة آنذاك وتفجير المجلس الدستوري[1]، كذلك قامت بعدة تفجيرات هزت وسط العاصمة بالإضافة إلى اعتداءات دامية في منطقة القبائل بشرق الجزائر، والقيام بعمليات التهريب في الصحراء الجزائرية وعمليات الاختطاف للأجانب، وكذلك اعتمدت على أسلوب السيارات المفخخة، كما تعتبر المسؤولية على الهجمات بالقبائل المحتشدة بالمسامير على مترو الإنفاق في باريس عام 1995م.

كما دعت هذه الجماعة في 2007/01/08م، إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة : (ها هي فرنسا تخرج البارحة من الباب وتخرج اليوم من النافذة بل وها هي أمريكا أيضا تدخل من الباب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد إن تواطأ معها لص الدار).[2]

أما في المغرب التي تعتبر من أولى الدول الأفريقية التي شهدت عمليات إرهابية منذ عام 1973م. وتطور هذه التحركات تدريجيا وبطريقة هادئة داخل النظام المغربي . ومن أبرز الجماعات الإرهابية في المغرب نجد فيه جماعتين هما :"السلفية للجهاد"، و" الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية" والتي تضم الكثير من الشباب الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المغربية، إذ تسبب هذه الجماعة في

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 46.

[2] – مسالي نسيمة، **المرجع السابق**، ص 61.

تفجيرات الدار البيضاء الواقعة في السادس عشر ماي 2003، والتي أسفرت عن مقتل ثلاث وثلاثون (33) شخصا، إضافة إلى عشر (10) إرهابيين وإصابة أكثر من مئة (100) شخص.

وكان أغلبهم من المغربيين، والتي ضربت خمسة أماكن سياسية يتواجد بها سياح غربيون واسرائليون : المركز الاجتماعي الإنساني، ومقبرة يهودية، ونادي ليلي يهودي، وقنصلية بلجيكا وأحد الفنادق الكبرى في الدار البيضاء.[1]

كما شهدت المملكة المغربية منذ ستينات القرن الماضي صدمات عنيفة مابين مايعرف بحركة " الشبيبة الإسلامية" والنظام الملكي أسفرت عن زوال الحركة وميلاد حركتين هما "حركة العدل والإحسان"، وحركة "الإصلاح والتجديد".

ومع إقرار التعددية الحزبية في المغرب، كان للحركتين المذكورتين حضور ملحوظ في الحياة السياسية المغربية، بيد انه ونتيجة للتضيق الكبير على التيار الإسلامي في المغرب تم تأسيس ما يسمى بجماعة الشبيبة الاسلامية من قبل مقاتلي حرب أفغانستان من المغاربة بهدف إرساء دعائم الدولة المغربية، ومديد العون لتنظيم القاعدة محليا وإقليميا، لطالما أن هذا التنظيم تشكل من مغاربة أفغان يعملون تحت لواء وإشراف زعماء تنظيم القاعدة.[2]

ومن أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد " محمد الفزازي " الملقب بأبي مريم قائد الجماعة السلفية الجهادية، ومن بين أعضائها "حسن الكناني "، و"محمد عبد الوهاب "، ونجد "عبد العزيز أبو "عزيز الشكاني"و"عبد العالي الشاري" هما صلة وثيقة بتنظيم القاعدة، ويعتبر "عزيز الشكاني"و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب.[3]

---

[1]– إدريس عطية، **المرجع السابق**، ص 157 .

[2] – برياش رتيبة " الأمن والإرهاب في المغرب العربي (مقاربة إستراتيجية) "، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2012)، ص 48.

[3]– مسالي نسيمة، **المرجع السابق**، ص 62.

وفي ليبيا ظلت ظاهرة الإرهاب ذات طبيعة محلية إلى حد كبير، واشتملت على مواجهة عنيفة منذ بداية التسعينات، بين السلطات الليبية وما يعرف ب " الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، والتي أسسها عبد الله الصادق"، وتألفت في بادي الأمر من "العائدون من أفغانستان" ثم حاولت تنفيذ عمليات واسعة.

ويعتبر بعض قادة الجماعة أمثال الشيخين " أبو يحي الليبي" ومواطنه " أبو الليث الليبي " من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي، بل يعتقد البعض أنهم تحولا فعلا، إلى قادة في صلب تنظيم القاعدة العالمي، وأن " الجماعة الإسلامية المقاتلة" قد اندمجت وذابت بصورة تامة في التنظيم القاعدة بحيث يمكن بسهولة ملاحظة جزء من قيادتها في التنظيم العالمي تحت قيادة "أبو التزيد" فيما يرى البعض الأخر أن الجماعة تستعمل نطاق مايسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الاسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمقراطية والجغرافية لمنطقة المغرب ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة باسم هذه النخبة، ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهر عند تقديمها "كوكبت من أهل السبق والفصل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة العبر والنبات من أفاضلا لجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا".[1]

ولم تكن الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في بادئ الأمر متعاونة مع تنظيم القاعدة، أو حتى قريبة من أفكاره، إذا كانت الجماعة أكثر اعتدالا لكثير– من الناحية الفكرية – من القاعدة، إلا أن الجماعة منذ أواخر عام 2007 بدأت في نسج علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلا أن هذه الاندماج لم يسفر بعد عن وقوع عمليات إرهابية رئيسيةمن جانب تلك الجماعة في ليبيا.[2]

---

[1] – إدريس عطية، **المرجع السابق**، ص 156.

[2] – أيمن حسن، " الجماعة الاسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة ليدا العنف " نقلا عن : http :/ www.muslm .net بتاريخ 2014/12/20.

أما في تونس قمع بداية ثمانينات القرن الماضي دخلت تونس في أزمة اقتصادية عميقة خاصة في ظل تصاعد الأصوات المنادية بضرورة استخلاف "بورقيبة"، وكنتيجة لذلك تم إعلان التعددية الحزبية كمحاولة للتخفيف من الضغط السياسي الكبير والاقتصادي الذي عانته تونس آنذاك.

وبالرغم من اقرار التعددية الحزبية، غير أن الحركات الاسلامية أقصيت من الساحة السياسية في محاولة استباقي للإجهاض كل محاولة للوصول إلي السلطة من قبل هذه الحركات، وهو ما دفع بهذه الأخيرة وهو ما دفع بهذه الأخيرة، خاصة ما يعرف بحركة "الاتجاه الإسلامي" إلى تغيير اسمها.

وهو ما دفع بهذه الأخيرة، خاصة ما يعرف بحركة "الاتجاه الإسلامي" إلى تغيير اسمها :" حركة النهضة" .تماشيا مع دستور تونس الذي يحظر إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو عرقي أو لغوي.[1]

كما أن ظهور الجماعات الغربية في تونس تحت تسمية" الجماعة التونسية المقاتلة" جراء رفض الكثير من الاتجاهات السياسية المتبعة في الجمهورية التونسية، وطبيعة النظام السياسي والقمع والاستبداد آنذاك، وهي نفس الأسباب إلى جانب البطالة التي دفعت بالشباب التونسي للقيام بعمليات عنف وتخريب امتدت من شهر ديسمبر 2010 الى بداية عام 2011 راح ضحيتها العشرات من الأشخاص.[2]

وتعتبر موريتانيا الدولة المغاربة الأكثر هشاشة من حيث الصناعة ضد التهديدات الأمنية، إذ تشهد الإقليم الموريتانية حركات كبيرة من الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة التي ترتبط بالتنظيمات الإرهابية الأخرى في باقي دول المغرب العربي.

كما أن تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يمتد وفق الكثير من الخلايا المحلية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

---

[1] – برباش رتيبة، **المرجع السابق**، ص 48.

[2] – باخوية دريس، " دور الجزائر في تعزيز الامن ومحاربة الارهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي "، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول " دور الجزائر الاقليمي** المحددات والابعاد ، (جامعة تبسة، ق، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم السياسة، 28-29 أفريل 2014)، ص 08.

وعليه فقد استفادت التنظيمات الارهبية في المغرب العربي من تحولها إلى هيكل كبير بقدر أكبر على الخلايا الصغيرة المحلية الأمر الذي أضفى عليها مرونة وقدرة على التكيف . وهوما سهل الاتصال بين العناصر المحلية المسلحة والشبكات الإسلامية الدولية، مما يزيد من صعوبة تحديد ملامح التهديد الإرهابي في منطقة المغرب العربي.

ثانيا: الهجرة غير الشرعية

مع توسع مفهوم الأمن، توسعت طبيعة التهديدات الأمنية، ومن بين هذه التهديدات نجد مشكلة الهجرة غير الشرعية، والتي أصبحت منطقة المغرب العربي تعاني منها، فلم يعد ممكنا الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها في إحدى دلالاته، لما تحمله الهجرة من مشاكل اجتماعية وسياسة.

قبل التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي، توجز فيما يلي أهم المفاهيم عن الهجرة بمختلف أنواعها.

فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي، فان الموسوعة السياسية عرفتها على أنها :"تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".[1]

ويشير قاموس "الموارد" إلى معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى أخر، أما قاموس "ويسبتر" فيشير إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة هي: الحركة من دولة أو مكان أو من محل إلى أخر، والهجرة هي المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ الى أخر.[2]

وتعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى أخر، فالمجامعات والفقر، الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخري .

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ص 37.

[2] – ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص 88.

وتعني الهجرة بصفة عامة:"الانتقال للعيش من مكان إلى أخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثني من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه، وقد تكون هذه الهجرة من دول ة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى "هجرة دولية" [1]

أما تقرير التنمية البشرية لسنة2009 م بعنوان"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل والتنمية " فيعرف الهجرة الدولية على أنها :" تشير إلى التحرك البشري عبر الحدود اتل دولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة العتاد"

ويشير ""في كتابه ""بان الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية فهي " فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من اجل تحقيق الرفاهية والأمان والعيش بكرامة" [2].

فالهجرة في ابسط معانيها تعني:" حركة الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى أخر بحث عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم دينيا"[3].

أما مفهوم الهجرة في اللغة الانجليزية يعني ثلاث (03) معاني:

1- الهجرة من منظور الدول المستقلة "" حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح التوطين "" تهتم هذه الدول بالأهداف المرجوة من الهجرة لا بالأسباب المؤدية إليها.

2- الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة ""، حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الترحيل أو النزوح ""، كما أنها يطلق عليها الهجرة السرية التي نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب.

---

[1] – عثمان حين محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، (السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، ص 15.

[2] – فايزة ختو ، " البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوربية ومغاربة " 1995-2010 –، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011/2010)، ص 34.

[3] – عبد النور تاجي، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، **مداخلة في الملتقى حول " الجزائر والأمن في المتوسط – واقع وأفاق**، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 119.

3- الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل، يطلق عليها مصطلح الهجرة "" والذي يعني في هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى أخر أو من بلد إلى أخر"" ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية.[1]

وللهجرة أنواع عديدة، تتعلق إما بالمهاجر نفسه أو بنطاق الهجرة، أو بالمدة الزمنية للهجرة، أو بالوضع القانوني للهجرة، وهي على التوالي (هجرة طوعية/إجبارية)، (هجرة محلية / خارجية أدولية)، (دائمة/ مؤقتة)، (هجرة فردية / جماعية)، (هجرة شرعية/ هجرة غير شرعية، وسوف يتم التركيز على التصنيف الأخير باعتباره متعلق بنمط الهجرة في المغرب العربي.

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساس بالاندماج وتتمتع الهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية، فإن الظاهرة الكثرة إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية.

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة " من مكان إلى أخر بطرق سرية بخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا"، أما المصطلح المتداول فهو " الحرقة" ومعناه" حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل يجد هوية جديدة في بلدان الاستقلال.[2]

أما المهاجرين غير شرعيين فيمكن تعريفهم على أنهم :"المهاجرين الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدة بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب"[3].

ونظرا لوضع المهاجر السري فانه يشمل أصناف متباينة من المهاجرين منهم:

---

[1] – ليندة عكروم، **المرجع السابق**، ص 89.

[2] – عبد النور ناجي، **المرجع السابق**، ص 119.

[3] – ختو فايزة، **المرجع السابق**، ص 36.

الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقلال ولا يسوون وضعهم القانوني .الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين ليعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.

الأشخاص الذين يشغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها,

الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل,

وتعد الهجرة غير النظامية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثرها بها، فهذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين [1].

تتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب اقتصادية، من خلال مستوى التباين نظرية "الدفع والجذب " التي ترى أن تنتقل العمالة عبر الحدود الدولية يعود إلى تذبذب وتيرة التنمية في دول جنوب المتوسط، أيضا الفقر والتخلف في المناطق المنتجة للمهاجرين، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة، وكذا البحث عن الاستقرار الدائم، فعوامل الدفع تتمثل في الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية و السياسة وهي الأسباب التي تدفع سكان المغرب العربي خاصة للهجرة، في حين نجد عوامل الجذب تتمثل في الحالة الجيدة في الدولة المستقلة مقارنة مع دولهم الأصلية[(1)].

تعتبر الهجرة الغير الشرعية المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، / اقتصاديا، وحتى سياسيا، وأمنيا، لكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية تهدد أمن الدول المغربية إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين الى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة، مما يؤدي إلى استمرار التحالف والتقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على التغيير والتطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات.

[1] – عبد النور ناجي، **المرجع السابق**، ص 119.

كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه بالفقر الإنساني وهو عبارة عن مصطلح متعدد الإبعاد على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص والاختبارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الإنمائي قد تطور في عام 1990 لأول مرة ما يسمى" مؤشر التنمية البشرية".[1]

منذ التسعينات إلى اليوم تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوربا، خاصة إلى اسبانيا وايطاليا، ويتجه المهاجرون الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي خاصة ليبيا والمغرب والجزائر الى حد ما؟، وهكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضم أنواعا مختلفة ومتداخلة من الهجرة الشرعية وغير الشرعية، كما تضم أيضا جنسيات متعددة من أبناء المغرب العربي نفسه ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتا في بلدان المغرب العربي، ثم يهاجرون إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط [(3)].

تعتبر الجزائر، تونس، ليبيا، مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء، حيث عرفت هذه الدول انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وتعد ليبيا منطقة عبور للمهجرة القادمة من النيجر، تشاد، السودان، نيجيريا، وغانا، من بين 205 مليون مهاجر، حوالي 30مهاجر يوجدون في ليبيا.

وتعد دول المغرب العرب من العابر الرئيسية للمهاجرة غير الشرعية إلى دول القوس اللاتيني ولقد ظل عدد طالبي اللجوء الذين تقدموا إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي تزايد ملحوظ خاصة نتيجة العنف والصراع الدائر في عدد بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فقد استضافت المغرب بصفة رسمية 500 من اللاجئين و 1,"00 من طالبي اللجوء، بينما استضافت الجزائر 175 من اللآجيئن و950 من طالبي اللجوء، كما استضافت ليبيا 880 من اللاجئين و 2000 من طالبي اللجوء، وكذلك تونس 93 من اللآجئين و 68 من طالبي اللجوء وهذا في عام 2007 .[2]

وبالحديث عن نظرة دول المغرب العربي للهجرة غير الشرعية فيمكن إبرازها من خلال :

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص 120.

[2]– ليندة عكروم، **المرجع نفسه**، ص 94-95.

- المستوى الفردي : فان الظروف الصعبة في هذه، وعجز ها على تلبية متطلبات شعبها من عمل ومسكن، وتعليم، كانت السبب والمبرر الوحيد للهجرة.

- حيث يؤكد تقرير منظمة العمل العربية لعام 2005م، أن نسبة البطالة في معظم الدول العربية تعد من أعلى نسب البطالة في العالم، حيث تبلغ **23,7%** في الجزائر و **15%** في تونس و **13%** في ليبيا و **12%** وفي المغرب.[1]

أما على مستوى الحكومات فهي تعتبر الهجرة أداة فعالة لتحقيق الضغط على سوق العمل الوطنية، وأيضا تحاول دول المغرب العربي استغلال الوضع من أجل الحصول على مساعدات من الدول الأوربية.

ثالثا: الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة كتهديد أخر عابر للحدود، امتدت شبكاته الى منطقة المتوسط بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة ويخشى المحللون والخبراء من امكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات .

فظاهرة الجريمة المنظمة مثل الإرهاب تطورت في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث اكتسبت خصائص عابرة للدول، وأصبحت لمفهوم الجريمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات.

جاء في تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للجريمة المنظمة على أنها:" جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى" .[2]

---

[1]– عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **المرجع السابق**، ص 44.

[2] – غربي محمد، " الدفاع والامان تحديد المفهومين من وجهة نظرا جيو استراتيجة " **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول** " الجزائر وأمن المتوسط " (جامعة قسطنية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008)، ص275.

أصبحت المنظمات الإجرامية مثل المؤسسات الأكثر تخصص، حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محصورة وغير شرعية (تهريب المخدرات – الأسلحة –المتاجرة بالبشر) ومثل هذه النشاطات الإجرامية ترتبط عادة بالدول الضعيفة أو الفاشلة كما أشارت إليه الوثيقة الإستراتيجية للأمن الأوربي، حيث يمكن في حالات متطرفة أن تسيطر الجريمة المنظمة على الدولة أين يضعف الرقابة على الحدود.

وانتشار الدول الضعيفة والفاشلة أدى إلى توثيق الرابطة بين ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة والتفاعل بينهما في العديد من الدول، ليصبح الإرهاب والجريمة والفساد التحالف الذي ينمو في المناطق الرمادية في العالم.[1]

تعرف الجريمة المنظمة انتشارا واسعا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، وكل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة، وأن هناك تداخل وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية.

تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا من التهديدات التي تواجه المنطقة، وقد أضحت إفريقيا منطقة نفوذ لتجار المخدرات في اسبانيا وايطاليا، وبذلك لانتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا وتحديدا إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو امتداداتها الجغرافية، فكانت شمالا نحو المغرب العربي وشرقا نحو التشاد ومصر وجنوبا نحو افريقيا الجنوبية وهناك عدة عوامل ساعدت في انتشار تلك التهديدات الأمنية وهي :

- عدم الاستقرار السياسي والثروات العربية.
- نقص عمليات التمويل المالي نحو برنامج المكافحة.
- نقص التأطير وبرنامج التكوين.

[1] – جويدة حمزاوي، **المرجع السابق**، ص، 78–79.

- أسباب اقتصادية واجتماعية تظهر من خلال معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول المغاربية.

وعن سمات عصابات التجار بالمخدرات:

- صفة التنظيم أي تنظيم هيكلي هرمي، يعمل به استشاريون قانونون لتسهيل عملية تبيض الأموال والاحتيال على القانون وحتى الدفاع عن بارونات المخدرات .
- استخدام التكنولوجيا الراقية: وذلك لتحسين كفاءة تهريب المخدرات (حواسيب– تشفير...).
- مقاومة السلطة المادية والمعنوية للدولة: وهنا يأتي دور التسليح ومصاحبتها للمتاجرة في المخدرات.[1]

إن الحديث عن التهديدات الأمنية التي تحملها أو التي أوجدتها تجارة المخدرات هي جمهوريات المخدرات أو اقتصاد المخدرات، فما يجعل من مستوى التهديد الأمني للمتاجرة بالمخدرات مرتفعا هو سمة الجريمة المنظمة.

إن تجارة الحشيش منتشرة بكثرة في منطقة المغرب العربي كتهديد أمني من الدرجة الأولى حيث تكون بداية رحلة نقل المخدرات من خليج غينيا نحو السنغال والجزائر ومالي والنيجر والمملكة المغربية، وعن المغرب تظهر وتنتشر بكثرة صور الفساد السياسي وهو أعلى مستوى، ليتم بعده فتح طرق نحو أوربا الغربية وذلك باستعمال قوارب الصيد كوسيلة لنقل المخدرات مع قرب الحدود الجغرافية.[2]

وعن الجزائر هذا البلد الذي أصبح تجسيدا لأحد أهم مناطق العبور والاستهلاك للقنب الهندي وذلك انطلاقا من البوابات الغربية للحدود الجزائرية المغربية عبر تلمسان (مغنية) و وهران و أدرار و غرداية و تندوف و بشار.

---

[1] – مصطفى عمر التير، وأخرون، **المخدرات والعولمية**، (السعودية : مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف للدراسات الامنية –2007)، ص247–250.

[2] – مريم براهمي " التعاون الامني الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية**، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011).ص 54.

وفي عملية عكسية يقوم حاليا مهربوا الحشيش بنقل الأفيون أو الحشيش من المملكة المغربية باتجاه موريتانيا ثم إلى الشرق الأوسط عبر مصر.[1]

وعليه فإن المخدرات تؤثر بشكل سلبي على المعادن النادرة داخل البلد والتي هي في تزايد مستمر كندرة المياه، والمناطق الصالحة للزراعة، يصعب من إدارة الدولة تحقيق الأمن الاقتصادي لشعبها نتيجة ماتلهمه المخدرات من تلك الموارد النادرة.

ومشكلة المخدرات لا تؤثر على الموارد الطبيعية فقط، وإنما التعاطي والإدمان على المخدرات أصبح مكلفا من الناحية الاقتصادية والمالية.[2]

يعتبر المغرب من كبار البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي، كما أن بعض موانئ ومطارات وحدود هذه الدول منفذا لهذه الموارد السامة القادمة من أسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوربا.[3]

على نفس صورة التهديدات الأمنية الظاهرة عبر تجارة المخدرات والمتجاورة في البشر والهجرة غير الشرعية هي صورة تهريب الأسلحة خاصة منها الخفيفة والمحلية الصنع في منطقة المغرب العربي.

أدت ما يعرف بالثورات العربية التي شاهدتها دول المغرب العربي (تونس – ليبيا) إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة، فالمشكلة الأمنية تظهر عبر منوعة الحدود وسهولة التنقل عبرها، وهي النقطة التي دعي إليها الاجتماع الحكومي الدولي المعني بمنع الجريمة ومحاربة الإرهاب المنبثق عن الاتحاد الإفريقي عبر تعزيز الرقابة على الحدود ومحاربة استيراد وتصدير وتخزين الأسلحة الصغيرة، والذخيرة والمتفجرات بشكل غير مشروع بغية تقييد وصولها إلى المنظمات الإرهابية .

---

[1] –**المكان نفسه**.

[2] – زغدار عبد الحق، " واقع و أفاق التعاون الامني في المتوسط في المجال مكافحة المخدرات "، **مجلة الفكر**، عدد8، 2012، ص 256.

[3] – أمحند بوقوق، **المرجع السابق**، ص 6-7.

فالمتجارة وتهريب الأسلحة هو تجسيد لتهديد أمني للمستويات والأبعاد نفسها التي تهددها عمليات المتاجرة في المخدرات .

المبحث الثالث: الرؤية الجزائرية للأمن في المنطقة المغربية

تعد الجزائر إحدى الدول المحورية في إقليمها، لذلك فهي تؤثر وتتأثر بما يجري في هذا الإقليم، فقد وضعت من خلال سياستها الخارجية تصورا أمنيا فيما يتعلق بالمنطقة المغاربية، قصد العمل على إيجاد حلول لمختلف التهديدات التي تشهدها المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للجزائر

تمتلك الجزائر مقومات تاريخية وإمكانيات جغرافية واقتصادية وبشرية وعسكرية هامة ساعدتها في الانخراط بفعالية في عدد من الهيئات السياسية والإقليمية والدولية بهدف تعزيز مكانتها واثبات قدرتها كقوة إقليمية مؤثرة، ولها من الإمكانيات ما يؤهلها لأن تلعب دورا رياديا في إقليمها.

1- الإمكانيات الجغرافية:

تؤثر العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدول من خلال التأثير على نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدول في هذا المجال، فالموقع الجغرافي يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي للدولة وماهية التهديدات التي تواجهها.[1]

تحتل الجزائر مكانة إستراتيجية وجيو سياسية هامة فهي تقع وسط شمال القارة الأفريقية مقابل القارة الأروبية وتصل على بحر تجاري مهر هو البحر الأبيض المتوسط الذي يربط بين ثلاث قارات (إفريقيا، أسيا، أوروبا، ويبلغ طول سواحلها 1200 كلم جعل منها بوابة شمالية لإفريقيا السوداء على البحر المتوسط، وتتربع الجزائر على مساحة شاسعة تقدر ب 381 741 , 2 كلم مربع، تمثل 39,28 % من مساحة المغرب العربي(5مرات مساحة فرنسا تقريبا)، وتمثل 8 % من المساحة الكلية

[1] – محمد السيد سليم، **تحليل السياسية الخارجية**، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص150.

للقارة الإفريقية.[1] ' مما أهلها أن تكون أكبر دولة مساحة بعد تقسيم السودان، تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول 1900 كلم، ومن اشرف إلى الغرب 1200كلم، وأقصى امتداد للجزائر يبلغ 1800 كلم بين تندون والحدود الليبية وتشترك الجزائر حدودها مع عدد من الدول هي: تونس، ليبيا، المملكة المغربية، النيجر، مالي، موريتانيا، بالإضافة إلى الصحراء الغربية.[2]

تعد الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة وصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته نسب زاوية متوغلة بعمق في القارة الإفريقية عبر صحرائها، فكانت بمثابة نقطة تماس جيو حضارية بين الحضارات الإفريقية جنوب الصحراء والحضارات المتوسطة في الشمال، وكان مما أفضت إليه المساحة الشاسعة وطول الحدود البرية إلا أن تكون الجزائر منطقة تقاطع والتقاء بين الغرب –الو.م.أ في اتجاه الشرق والجنوب، وبين الشمال أوربا في اتجاه الجنوب نحو إفريقيا، حتى أنها كانت تسمى لفترة طويلة ب "المغرب الأوسط".[3]

02- المعطيات التاريخية:

إن الواقع الجيو استراتيجي الذي تمتلكه الجزائر مكنها من التأثير في الأحداث والقرارات على المستوى الإفريقي والمغاربي، في العهد العثماني وقبل الاحتلال الفرنسي كانت الجزائر قوة تمتلك أسطول بحري قوي سيطر على البحر الأبيض المتوسط من خلال عبور السفن والحركة التجارية والاقتصادية وحتى الع، إلى غاية احتلال الفرنسي سنة 1830، وبعد الاستقلال فإن الرصيد التاريخي النضالي الذي حضيت به الجزائر كبلد مليون ونصف مليون شهيد أكسبها مكانته دولية خصوصا لدى دول العالم الثالث

---

[1] –اسماعيل قيزة وأخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2002)، ص278.

[2] – ويكن فايزة : " تحقيق الزعامة الاقلمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية (الإمكانية، المظاهرة، والتحديات "**مداخلة قد مت في ملتقى الدولي حول دور الجزائر الاقلمي"المحددات والإبعاد**، (جامعة تبسة، كلية الحقوق، علوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص4.

[3]– Paul Balta, **le grand Maghrb qindépendances à l an 2000**(Alger :laphonic.1990)p.81.

بحيث تعتبر رمزا لحركات التحرر و أكبر المدافعين عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلى حق دول الجنوب في التنمية.[1]

03- الإمكانيات الاقتصادية:

إن امتلاك الجزائر للمقدرات الاقتصادية يعتبر عامل رئسي في تمكين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الاخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها، وفي الحساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية.[2]

كشف صندوق النقد الدولي في تقرير له صدر في 20 أفريل 2012، أن الجزائر تعد من البلدان الاقل مديونية بين البلدان ال20 لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا "مينا"، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012 ن كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية البشرية المرتفعة حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأهمها البترول والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى الثروات تتمتع الجزائر بثروات طبيعية مهمة من طرف المحروقات، خاصة منها الغاز الطبيعي الذي يمثل **11 %** من الاحتياط العالمي، وان الاستهلاك المحلي الجزائري من الطاقة يمثل نسبة ضئيلة تقدر ب **24 %** من الانتاج الوطني من المحروقات، من حجم صادرات يقدر ب **76 %** هذه الوضعية الطاقة الجديدة للجزائر تجعل الدول الأوربية تمنحها اعتبار خاصا.[3]

---

[1] – محمد السيد سليم، **المرجع السابق**، ص 173.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 107.

[3] – العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الاوربية (الجزائر–ليبيا)"، **رسالة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر، كلية العلاقات الدولية والاعلام، قسم العلوم الساسية، 2005)، ص 31.

بينما يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام (PIB) المرتبة الأولى على المستوى ألمغاربي (128 مليار دولار سنة 2009)[1]، وبفرق شاسع عن اقرب الاقتصاديات له) المغرب الأقصى 90,780 م ن سنة 2009 وقد ساهمت المكانة الاقتصادية السكاني العالمية (المرتبة 05 عالميا كأكبر مصدر للغاز و 17 كأكبر مصدر للبترول) وثقلها السكاني (35 م سنة) في تقرير الزيادة الجزائرية لمغربنا وفي شرعية الطموح الجزائري في تزعيم المغرب العربي ظن فالجزائر كما يصفها أحد الكتاب تمتلك كل شئ "السكان، القضاء، الطاقة".[2]،ويمكن إيضاح الموقع الجغرافي للجزائر من خلال (الخريطة:رقم:02):

الموقع الجغرافي للجزائر

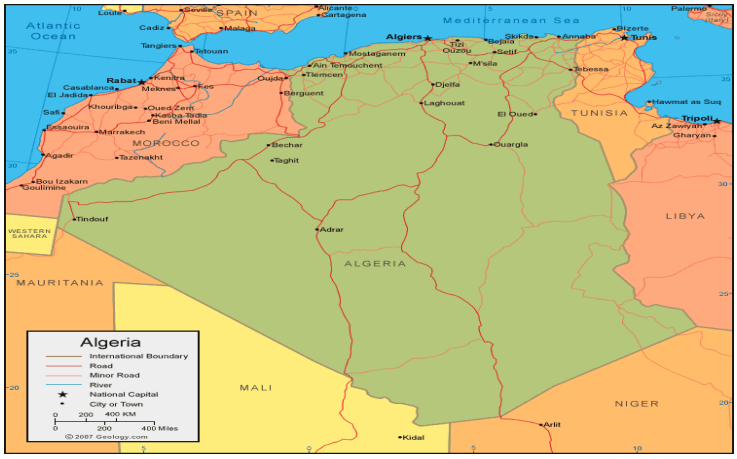

المصدر: http://geology.com/world/algeria-satellite-image.shtm

المطلب الثاني: لمحة حول العقيدة الأمنية الجزائرية

تساهم العقائد الأمنية بشكل كبير لتكوين أفراد وإدراكات قادة الدول فهي القاعدة التي تحدد المبادئ والنماذج النظرية والتي يتم من خلالها النظر إلى البيئة الأمنية وتحدد بواسطتها السياسة الأمنية للدول، ودون الإحاطة للعقائد الأمنية للدول ومذاهبها لا يمكن فهم وتفسير أفعالها وسلوكاتها في مجال حماية أمنها ومواجهة التهديدات المحدقة به.

[1] – حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص70.

[2] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري – الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع)، ص 43.

قبل تعريف العقيدة الامنية، ينبغي اولا تحديد المقصود بكلمة "العقيدة" أصل كلمة عقيدة لا تيني ويعني عملية تعليم، نظرية أومنهجا . وتعرف العقيدة على أنها مجموعة الافكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الانسان في المجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة.

وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة لدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر ما: (العقيدة الماركسية نسبة إلى ماركس) إلى سياسي مثل: (عقيدة مورنوا) أو إلى حركة أفكار مثل (العقيدة الإمبرالية) وتأخذ العقيدة بعدا إيديولوجيا إذن شكلت نظاما فريدا ومتناسقا من التصورات للعالم والتي تقبل على أنها صحيحة وصادقة دون نقد ومناقشة[1]

فالعقيدة الامنية تمثل تصور أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدول امنها كما يحدد ذلك أفضل السبل لتحقيقه، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحة نظرية تتبتها الدول وضاع القرار فيها كما يمكن أن تأخذ صبغة ايديولوجية إذا وصلت حدا النظام الفكري المتجانس والمتناعم الذي يوفر تفسيات معينة للواقع، ويترتب عن ذللك تبني القوى النافذة في المجال المتجانس والمتناغم الذي ييوفرتفسيرات معينة للواقع، ويترتب عن ذلك تبني القوى النافذة في المجال الامني لهذه التفسيرات والرؤى.[2]

وتسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى، وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى[3]، حيث تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، اذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية

---

[1] – حسام حمزة، **المرجع السابق، ص** 55.

[2] – عبد النور بن عنتر، **المرجع السابق**، ص41.

[3] – حسام حمزة، **المرجع السابق**، ص 55.

باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية[1].

وكثيرا ما تصنع العقائد الأمنية من طرف قائد سياسي، خصوصا رئيس الدولة، أو كبير دبلوماسييها، وتأخذ اسمه بعد رحيله مثل (عقيدة برجينف وعقيدة مورنو)، وأن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع صناع القرار الذين يتحدثون نيابة عنها ويصيغون قراراتها في اطار عقلاني[2].

أما بالنسبة للايديولوجية فانها بالأساس تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في كافة المجالات بما فيها الجانب الأمني، ومن هنا نشأ التقاطع بين الأيديولوجية والعقيدة الأمنية، فالايديولوجية ببساطة هي مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنعين بها سلوكا معينا[3].

وبالرجوع الى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد ان محددات البيئة الامنية الجزائرية ترتبط اساسا بطبيعة تكوين الدولة الجزائرية، وبطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري، ويمكن القول أن كل من التاريخ والجغرافيا والايديولوجية كان لها تأثيرا واضحا على هذه العقيدة وهذا ما سنوضحه من خلال العناصر التالية:

***العامل التاريخي:** يعود الى التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الدول التي احتلتها، فما من بلاد دخلت الجزائر الا وخرجت منها بمقاومة، فمقاومة الجزائر للاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة جعل من هذا العامل عنصر مؤثر في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث عمل الاستعمار الفرنسي

1- بوحنية قوي، ا"لاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في دول الساحل"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2012، ص2.

2- جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريا ت المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر:وليد عبد الحي)،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 1985)، ص317.

3- علي شفيق علي عمر، **العلاقات الدولية في العصر الحديث مع الأشارة الى الدور العربي الفريقي**،(الرباط: دار المعرفة، 1990).

بدون هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، الا أن ذلك قوبل بمقاومة تكللت بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية[1]

فالبعد التاريخي ساهم بقسط كبير في بلورة نوع من المهمة التاريخية على الجزائر، حيث ومنذ البدايات الأولى من الاستقلال كانت الجزائر ترى نفسها قائدا وزعيما لحركات التحرر في افريقيا والعالم الثالث، حيث استثمرت الشرعية الثورية الموظفة داخليا وخارجيا لاعطاء شرعية اقليمية للعقيدة الأمنية الجزائرية، وعليها فزعامتها للمغرب العربي أمر طبيعي وهو نتاج التاريخ[2]

***العامل الجغرافي:** تعد الجغرافيا عاملا محددا لهذا الأمن، فالموقع الجغرافي للجزائر في المغرب العربي وتوسطها بين منطقتين جغرافيتين مهمتين الأولى هي البحر الأبيض المتوسط، والثانية هي الصحراء الكبرى، هذه المكانة جعلت الأمن الجزائري منكشفا، وعليه فان مستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر متنوعة ، فقد اعتبرت مكانة الجزائر كقوة اقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة[3].

أما **العامل الايديولوجي** فقد مثل أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الاولى للاستقلال، حيثد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية، كما كان لخيار الحزب الواحد، اذ وبحسب هذه الايديولوجيا تم النظر الى حزب جبهة التحرير الوطني على أنه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية.[4]

1- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، **مجلة الفكر**، العدد 5، 2010، ص6 .

2- **المرجع نفسه**، ص 7.

3 - هربرت بولون، واخرون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**،(تر:فادي حمود واخرون)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 120-124.

4- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية**، (الجزائر:دار هومة، 2007)، ص 10.

أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية للجزائر مع نهاية الثمانينات على التوجهات الايديولوجية التي ظلت مصدر العقيدة الأمنية للجزائر لعدة عقود فأحداث 5/اكتوبر 1988.التي شهدتها البلاد وضعت أمنها القومي أمام محك طويل لاسيما ان البلد كان يمر بتحولات عميقة ضمن مستويات مختلفة.

تزامنت عملية اعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية للجزائر لتواكب الترتيبات السياسية الجديدة، فقد مثل ذلك العنف الذي تزامن مع أزمة سياسية واقتصادية حادة تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، وهو مااستلزم بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان كلا من جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم[1].

المطلب الثالث: تعامل الجزائر مع التهديدات الأمنية المعاصرة

ظلت الجزائر تحتل مكانة مرموقة، حتى في ظل التحولات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، مؤخرا نتيجة الإسهامات التي قدمتها للشعوب الإفريقية والمغاربة على حد السواء، ومساعيها لتحقيق الأمن في إقليمها من خلال جهودها الأمنية والسياسية الرامية إلى مواجهة جل التهديدات الأمنية في المنطقة، ونظرا لهذه المكانة، ظلت الجزائر تعمل ساعية لتعريز الأمن في جوارها الإقليمي بالدرجة الأولى وذلك عبر آلياتها المختلفة، فكان لها الدور الكبير والبارز في التعامل مع التهديدات الأمنية المعاصرة كالإرهاب والجريمة المنظمة، التهديدات الاقتصادية ...إلخ .

1) دور الجزائر في مواجهة التهديدات الاقتصادية

يعتبر عنصر الاقتصاد من أهم العوامل المساعدة في استقرار دولة، أو إقليم معين إن لم نقل العنصر الذي ترتكز عليه بقية العناصر الأخرى المكونة للأمن، لما لها من تأثيرات مباشرة على البعد السياسي والاجتماعي والعسكري، فالبعد التنموي يمثل الأهمية الكبرى في تكوين الأمن.

[1]– صالح زياني، **المرجع السابق**، ص 8.

ونظرا للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الجزائر في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، والتي فرضت التنمية خلالها كخيار لابد يل عنه لتخرج الجزائر من أزمتها، ومن هنا كان إدراك الجزائر لقيمة التنمية (المقاربة التنموية).[1]

فقد ساهمت الجزائر بشكل كبير في تكريس الخطاب التنموي في حل المشاكل الأمنية، وقد أبرزت الجزائر قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، وبنا ا هذا راهنت الجزائر برامج التنمية للتحقيق من حدة المشاكل الاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها المادية في دعم إقتصاديات الدول المغاربة، بالإضافة إلى الدعم والإسناد وتوفير الأمن والاستقرار خاصة في ظل البيئة الدولية الراهنة – الحراك العربي – وما نتج عنها من تحديات.[2]

ترى الجزائر أن الصراعات تأتي من وراء خلفية الفقر المدقع والأمية ونظم الحكم الضعيفة، كذلك ضعف الاقتصاد وتراكم الديون الخارجية، هذا ما جعل الجزائر تندد بضرورة التنمية الاقتصادية، وفي خضع هذا الموضوع (ثنائية الأمن والتنمية في الإقليم ألمغاربي) سعت الجزائر إلى:

- تفصيل المقاربة التنموية في سياستها الخارجية، وذلك لمواجهة غياب الأمن وعدم الاستقرار والذي يعد من أهم العوامل المتباطئة للتنمية، هذا وان الفشل او التقصير في مجال التنمية الفعلية، هو في الغالب من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار فهناك إذن علاقة تلازمية بين تفعيل التنمية، وضمان الأمن في الإطار الدولي أو الإقليمي، وهذا في ظل الحديث عن ضمن سياسة خارجية ناجحة وفعالة.[3]

- وبهذا فقد ركزت الجزائر على ضرورة التنسيق في مجال الأمن والتعاون وبالاقتصاد لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من اجل موجهة بما أية للتحديات والمشاكل التي تعانيها، وفي هذا

---

[1]– قلاع الضروس سمير " المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي " **مذكرة ماجستر في العلوم السياسية**، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2013/2012)، ص161-165.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] – أعراج سليمان " متغير التنمية في السياسة الجزائر الاقليمية الراهنة"، **مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول**" دور الجزائر الاقليمي"، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2014).

الصدد، عزمت الجزائر على تحقيق الأمن في المنطقة المغربية، والتركيز على التنمية الاقتصادية، من خلال :

- تكثيف التعاون الاقتصادي التقني والثقافية و الاجتماعية الرامي إلى ترقية التنمية المتوازنة لبلدانهم.
- مواصلة تعزيز برامج التنمية.
- التعاون بين البلدان وترقية التعاون الجهوي .

وبالتالي فقد بات عزم الجزائر المتواصل على تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في محيطها الاقتصادي وكذلك باعتبار أن من واجب الإنسانية الأول والضروري. أن تثبت اليوم ووأكثر من أي وقت مضى اتجاهها العازم نحو إقامة لإقليم ومنظم تنظيما أفضل وأكثر إنصافا، إقليم يتميز بالتسلم والحق والتعاون، إقليم يبقى فيه الأمن الاقتصادي والحق في التنمية ركيزته الأساسية.[1]

2-دور الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة

عرف المغرب العربي عدة تطورات وتغيرات جميع الاصعدة، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية والثقافية، بعد ثورات الربيع العربي، الشئ الذي جعل منه ميدانا خصبا لنمو وتدفق الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة .

الجزائر مدركة للمخاطر الأمنية، كالارهاب والجريمة المنظمة، التي تعتبر من أبرز التهديدات التي أثارت قلقا دوليا وإقليميا، ونظرا لما تحديثه من تهديدات للأمن و الإستقرار الأخطار التدخل الخارجي، كون الجزائر عانت من هذه الظاهرة لعشرية من الزمن، حيث من خلاله وفقت الجزائر إلا حد كبير في مكافحة الإرهاب واستئصال جذوره من القوى الكبرى، كا لولايات المتحدة الأمريكية .والإتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية والدولية، فما فيها هيئة الامم المتحدة، أين أنتقلت الجزائر في مواجهة الظاهرة إلى خطورة المسار الدولي لمكافحة الارهاب أين كان لها الدور السياسى والدبلوماسي والقانوني خاصة في داخل الهيئة الأممية .

[1] – سعادة إبراهيم، **الجزائر والأمن الإقليمي**، (الجزائر :كلية الحقوق، 2013)، ص76-81.

ومازاد الثقل السياسي والدبلوماسي للجزائر في مجال مكافحة الارهاب هو الدعم الدولي الواسع الذي حصلت عليه الجزائر في قضية تجريم الفدية من خلال اللائحة الاممية 1904م، والجزائر كان لها دور محوري ولا يزال من خلال جملة من المبادرات في مجال التعاون الاقليمي والدولي للمكافحة الارهاب:

1- الاتفاقية الدولية لمكافحة الارهاب (جويلية 1999م)

2- إجتماع الفريق الرفيع لحكومات دول الاتحاد الافريقي بشأن مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة.

3- إنشاء لجنة الاركان العملياتية المشتركة في أوت 2009 بتمنراست.

4- ندوة الجزائر حول الامن والاستقرار 2010م.

5- ندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والامن والتنمية.[1]

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الجزائر تحوز على سياسة أمنية من خلال المقاربة الجزائرية لمكافحة الاهاب والتي تتمثل في ثباتها، بمعنى أن للجزائر خطة عمل واستراتيجية شاركت بها في جمع المناسبات الإقليمية والدولية، هذا بفعل خبرتها في هذا المجال.

لقد ذهبت الجزائر إلى اعتبار أن إستقرار الحدود ضمانة للأمن في المناطق التي تنتمي إليها وخاصة منطقة المغرب العربي وهو ما دفعها لتوقيع عدة اتفاقيات في هذا المجال.وفي هذا الإطار يقول الدكتور أحمد طالب الابراهيمي:"ان تنقية الجو السياسي المغربي يستلزم ليس فقط معاملة الطرف الاخر بكل احترام، بل يستلزم حل النزاع الحدودي والتداول حول القضايا السياسية ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة..."[2].

المبحث الرابع: العلاقات الأمنية الجزائرية مع دول المغرب العربي في إطار حفظ الأمن المغاربي

[1]- قلاع الضروس سمير، **المرجع السابق**، ص ص 166-168.

[2]- سعادة إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 32.

منذ الاستقلال اعتمدت الجزائر على السمعة التي اكتسبتها منذ الثورة التحريرية، فحاولت ربط علاقات ثنائية ومتعددة مع دول المغرب العربي، كما أنها تفاعلت مع الأحداث الدولية والإقليمية بشكل متفاوت بحسب إمكانياتها والظروف المحيطة بها، خصوصا مع القضايا التي تهم العالم الثالث بوجه عام والعالم العربي بوجه خاص، وذلك من خلال علاقات التعاون في إطار التجمعات التي كانت الجزائر نواتها في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية المغربية

تميزت طبيعة العلاقات بين الجزائر والمغرب في أغلبها بطابع التنافس فكلا الدولتين يسعيان إلى لعب دور الدولة المحوري في المنطقة المغاربية، فالمغرب كانت ترفض أي مبادرة تقوم بها الجزائر في إطار حفظ الأمن المغاربي ظننا منها أن الجزائر تسعى للحصول على مكانة هامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا ما شتت من طبيعة العلاقة بينهما خاصة وأن قضية الحدود تعد المشكل الأساسي الذي يعكر صفوة العلاقة بين الجزائر والمغرب [1].

الجزائر ومن خلال سياستها الخارجية القائمة على مجموعة من المبادئ، عملت على تكريسها في نطاقها الإقليمي "**كمبدأ عدم المساس بالحدود**"، فطبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر إلى المناداة بتكريس هذا المبدأ نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى الأمن على مستوى الأمن الإقليمي، ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى[2]،وعليه فإن الجزائر ترى أن أحد أسباب الخلاف مع المغرب هي مشكلة الحدود والتي أدت إلى حرب حقيقية مست أمن الدولتين وأمن المنطقة المغاربية ككل، وبالتالي فإن حل النزاعات الحدودية بالنسبة للجزائر يعد شرطا أساسيا لتحقيق الأمن بمفهومه الموسع، من خلال سياسة التعاون التي

[1]– مسعودة بوطلعة، "**الجزائر مسؤولة على حفظ الأمن في المنطقة المغاربية**"، أنظر الرابط التالي:
http= //www.elkhabar.com . بتاريخ:16/02/2014

[2]– سعادة إبراهيم، **المرجع السابق**، ص 9.

تقيمها الجزائر مع جيرانها، وهذا ما ظهر من خلال اتفاقيات رسم الحدود، وفي إطار ما تعلق بالأمن المغاربي عهد كل من الجزائر والمغرب إلى المصادقة على اتفاقية بشأن الحدود وكان آخرها في 1972 و1977.[1]

إن ما سوف يعكر ويوتر العلاقات بين الطرفين هو قضية الصحراء الغربية، فالجزائر ومن خلال مبادئها فهي تقف مع الصحراء الغربية في تقرير مصيرها ، باعتبار الجزائر تنادي "**بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها**"، كما أن علاقة الجزائر مع الصحراء الغربية تكمن من خلال المساعدات التي تتلقاها الصحراء الغربية من الجزائر. وهذا ما وتّر العلاقة بين الجزائر والمغرب.

وعليه، فإن البحث عن حل يرضي جميع الأطراف يعد شرطا ضروريا ومسبقا نحو تطوير منطقة المغرب العربي والمحيط المجاور حفاظا على الأمن الإقليمي وهو ما أكد عليه المسؤولين المغاربة أنفسهم اذ صرح وزير الداخلية المغربي لدى زيارته للجزائر بتاريخ 2001/02/22:"لن يكون هناك تحسين كلي، صريح وكامل ونهائي (بين الجزائر والمغرب) مادام أن قضية الصحراء الغربية لم تحل بشكل واضح"، وفي تصريح لوزير الخارجية المغربي لجريدة الأهرام الأسبوعي 2001/03/13:"تتمنى أن يحل الخلاف القائم بين البلدين وخاصة ذلك المتعلق بقضية الصحراء الغربية والحدود المشتركة، فكيف يمكننا الوصول إلى إتحاد اقتصادي بين البلدين أمام حدود مغلقة".[2]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية التونسية

شهدت بعض دول المنطقة العربية، ما يعرف ب"**الربيع العربي**" هذا المصطلح أطلق لوصف على حالة التغيير التي قامت على إثر موجة الحراك الشعبي الممثل بالثورات الشعبية، التي رافقها بعض

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 27.

1- **المرجع نفسه**، ص 43.

أعمال العنف في بعض هذه الدول[1].و قد كان العامل الاجتماعي المعني بتحريك تلك اللحظة التغيير في العالم العربي، و قد وصف بالربيع العربي تيمنا بالحركات الاجتماعية التي سادت أوروبا في القرن الماضي[2].

هذا الحراك الذي شهدته بعض دول المغرب العربي (تونس، ليبيا) جعل الجزائر في حالة انعزالية وما عليها إلا التعاطي مع مجريات الأحداث في المنطقة المغاربية، التي شكلت مصدر قلق للجزائر والتي سوف تؤثر على أمن الجزائر بصفة خاصة وعلى أمن المنطقة المغاربية ككل.

وفي خضم هذا التغيير بقيت الجزائر ملتزمة ومحافظة على مبادئها العامة لسياستها الخارجية والتي ترتكز على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حيث رفضت الجزائر التدخل لصالح أي من الأطراف مع إصرارها على احترام المبادئ العامة للشرعية العربية والدولية، وهو الموقف الذي عبرت عنه الجزائر خلال اجتماعات الجامعة العربية، من خلال الامتناع عن دعم قوى المعارضة التي تلقت دعما سياسيا وعسكريا، من بعض الدول العربية الأخرى خاصة في الحالة الليبية[3].

وهو ما جعل الجزائر تتجه إلى إقامة علاقات ثنائية مع دول المنطقة، فكانت علاقتها مع تونس تسعى إلى تعزيز الأمن الإقليمي، خاصة فيما تعلق بتصاعد الانفلات الأمني في تونس مؤخرا باعتبار تونس جار الجزائر، وينسق معه في الحدود في عملية مكافحة الإرهاب. كما تولت الجزائر أيضا

---

[1]– أحمد عبد الكريم، " غياب الإيديولوجيا عن الثورات العربية"، **دراسات دولية**، العدد:51، 2013، ص162.

[2]– بلقيس محمد جواد، "سوسيولوجية ثورات الربيع العربي، (دراسات تحليلية لفعل الثورات العربية)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد:44، 2012، ص235.

[3]– عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير في المنطقة العربية"، **دراسات دولية**، العدد: 58، 2015.

مهام تقريب وجهات النظر بين عدد من الفعاليات السياسية التونسية لحل الأزمة وحالة الاحتقان التي تعصف بالتجربة الديمقراطية الفتية لتونس[1].

كما أبدت السلطة الجديدة في تونس بعد الإطاحة بالرئيس السابق "**زين العابدين بن علي**" تفهمها لموقف الجزائر الحيادي من التغيرات السياسية، وفي المقابل التزمت الجزائر بمساعدة تونس في مجالات متعددة، من خلال العلاقات الاقتصادية التي تعززت باتفاقيات تجارية، تمنح وضعا تفصيليا لعمليات مراقبة الطرفين، إضافة إلى تقديم الجزائر لمساعدات مالية في شكل منح وقروض بدون فوائد، بلغت قيمتها 100مليار دولار، وكذلك التعاون بين الطرفين من خلال تكثيف الجيوش والقوى الأمنية الجزائرية لعمليات مراقبة الحدود، والتنسيق في مجال المعلومات بين كل الجزائر وتونس. ورغم دخول الدولتين في بعض مراحل الشك بسبب الترويج لفرضية دعم الجزائر لمخططات تستهدف الأمن والاستقرار في تونس إلا أن المرحلة سرعان ما انتهت باستئناف الزيارات بين مسؤولي البلدين، وكذلك الحملات الصحفية المشتركة التي تضمنت نفيا جزائريا تونسيا لهذه الاتهامات، وعليه فقد ساعدت العلاقات المميزة بين الجزائر وتونس على تأسيس حالة من الانسجام بين مواقف البلدين [(2)].

وفي دراسة للأستاذ "**محمد العادل**" من جامعة أنقرة في إطار العلاقات الجزائرية التونسية، ومدى نجاعة الدور الجزائري في إطار الدائرة المغاربية، حيث يقول: "أن الجزائر مدعوة لمساعدة تونس ودعم مسارها للوصول للإستقرار"، كما أضاف أنه لا أحد في تونس يعتبر أن إسهام الجزائر في أمنها واستقرارها تدخل في الشؤون الداخلية، لأن تدخل الجزائر سيكون في إطار النصح والتوجيه وحماية الحدود

2- "**كيري يدفع الجزائر لتأدية أدوار القوة الإقليمية الأولى**"، نقلا عن: http=//www.elwatan.com/arab. بتاريخ: 2013/11/16

[2]- رداف طارق، " الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي"، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول** "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد"، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلو السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص ص 14،15.

وتأمينها ومراقبة دخول السلاح أو الإرهابيين، وقد تعززت العلاقة بين الجزائر وتونس من خلال تبادل المعلومات الإستخبارتية[1] .

المطلب الثالث: العلاقات الجزائرية الليبية

في ظل الأوضاع التي عاشتها ليبيا مؤخرا كغيرها من الدول العربية (تونس، مصر، سوريا) أحدثت تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل "معملر القذافي"، الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية، السياسية، الإقتصادية والاجتماعية في البلاد.

الجزائر ومن خلال سياستها الخارجية تشدد على مبدأ"**عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**" فبالنسبة لتدخل الناتو في ليبيا سعت الجزائر في إطار تأييدها للحل السلمي للمشكلة إلى انتقاء طريقة تحقيقه عن طريق التدخل الأجنبي الذي تبناه الحلف الأطلسي، و رفضت تدويل القضية، و هذا ما جعلها لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي عقدت حول الوضع في ليبيا، و ترى أن الجهة المسؤولة عن أي وساطة هي الإتحاد الإفريقي[(2)]. وفي هذا الصدد فقد أيدت وزارة الخارجية الجزائرية مبادرة الاتحاد الإفريقي الرامية إلى ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية، وضمان إدارة جامعة لمرحلة إنتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة. وقد أكدت وزارة الخارجية الجزائرية ضم صوتها إلى صوت الاتحاد الإفريقي للدعوة إلى الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية، وإطلاق جوار جامع بين الأطراف الليبية من أجل الإتفاق حول أطر تسوية الأزمة، وكان تأييد الجزائر لتلك المبادرة نتيجة الاتهامات التي وجهت للجزائر والتي كان الهدف منها الإساءة

[1]– مسعودة بوطلعة، **المرجع السابق**.

[2]– خالدي عبد الكامل،" دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته"، **مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول**، "دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد"، (جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014).

لسمعة الجزائر، والتي تسعى بوضوح إلى دفع الجزائر إلى الوقوف مع طرف ضد آخر في أزمة حرب الأشقاء التي تعصف بليبيا الشقيقة[1].

كما أن المقاربة الأمنية الجزائرية وفي تعاملها مع عناصر التهديد في ليبيا تعتقد بأن الإجراءات الأمنية ضرورية لكنها غير كافية لتقليص التهديدات الناتجة عن الأوضاع السياسية في ليبيا، وعلى هذا الأساس يشيد الدور الجزائر على أن أحسن وسيلة لمواجهة التهديد الأمني هي إعادة بناء ودعم المؤسسات السياسية في ليبيا، على اعتبار أن المؤسسات الانتقالية القائمة لم تتمكن من فرض سيطرتها الكاملة على الأراضي الليبية التي تبقى تحت سيطرة مليشيات مسلحة ذات ولاءات قبلية وإيديولوجية مختلفة، ولا تعترف بالسلطة إلا من حيث الشكل[2].

وعليه فالجزائر عمدت إلى إقامة علاقات ثنائية مع دول المغرب العربي ليس من أجل مساعدة كل دولة على حدى، بل كان عملها في إطار المغرب العربي ككل، فقد كان الهدف الأسمى للجزائر من خلال هذه العلاقات هو معالجة البنية الأمنية الداخلية لكل دولة من دول المغرب العربي ومن ثم تعميمها على مستوى الأمن الإقليمي المغاربي. إلا أن إحدى العقبات الرئيسية في بناء العلاقات الأمنية المغاربية وتطويرها نحو الأحسن هي ضعف الإرادة لدى دول المغرب العربي، بالإضافة إلى ذلك قضية الصحراء الغربية، فمادامت هذه القضية قائمة ولم تحل، فلن يكون في يوم من الأيام كيان يسمى الإتحاد المغاربي ولن تشهد هذه المنطقة تطورا وازدهارا وسوف تبقى هذه القضية دائما محل استعمال، فالحل هو التسريع بتنقية الأجواء في المنطقة حتى يتسنى لنا الأمر في حفظ الأمن في منطقة المغرب العربي.

---

[1]– منى حسين عبيد،" أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، العدد 51، ص– ص، 41، 42.

[2]– رداف طارق، **المرجع السابق**، ص13.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد كانت الغاية الأساسية لهذا الفصل هي توضيح دور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي، من خلال دراسة الجزائر كأنموذج للدولة التي تلعب دورا هاما في حفظ الأمن في نطاقها الإقليمي(المغاربي)

وبالتالي فإننا توصلنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ✓ يحتل المغرب العربي موقع جغرافي هام أهّله لأن يحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي.
- ✓ تحتوي دول المغرب العربي على ثروات طبيعية هائلة، خاصة الموارد النفطية ما جعل المنطقة المغاربية محل استقطاب الدولي ومعرضة لمختلف التهديدات الأمنية.
- ✓ تتنوع التهديدات الأمنية التي يشهدها المغرب العربي بين تهديدات بنيوية (لتهديدات الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية...)، وتهديدات نسقية (الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة).
- ✓ الجزائر دولة تتميز بمجموعة من المقومات (الإستراتيجية، الجغرافية، الاقتصادية، البشرية...) ما أهلها لأن تحتل مكانة هامة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.
- ✓ تعد الجزائر قلب المغرب العربي وبالتالي فهي مسؤولة عن حماية أمنها الإقليمي.
- ✓ تعاملت الجزائر مع التهديدات الأمنية في المغرب العربي من خلال تنسيق الجهود بين دوله، كما أقامت علاقات مع دول المغرب العربي في إطار حفظ الأمن الإقليمي المغاربي.

الخاتمة

الخاتمة:

تم التطرق في هذا العمل العلمي إلى موضوع، دور المتغير الدولاتي في حفظ الأمن الإقليمي، فقد لاقى هذا الموضوع اهتمام بشكل متزايد على نطاق أكاديمي واسع، نظرا لما يتطلبه من تحليل سياسي معمق وخبرات علمية تراكمية يعتمد عليها في السياق لمعالجة هذه الظاهرة.

من خلال ما تّم طرحه في مضمون الدراسة تبين لنا أن للجزائر دور جد هام في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي، فمن الصعب الحديث عن الأمن في المغرب العربي دون الإشادة بدور الجزائر المحوري،

لا سيما في ظل التهديدات الأمنية المتنوعة التي يشهدها المغرب العربي، لهذا فإن الجزائر عملت على وضع العديد من الإستراتيجيات والخطط الفعالة التي تبحث عن حفظ السلم والأمن الإقليمي المغاربي.

فمن خلال ما تم تناوله في الفصل الأول تبين لنا أن مفهوم الأمن الإقليمي هو مفهوم قديم لكنه برز بشدة بعد الحرب الباردة نظرا لتداخل وتفاعل الظواهر بين الدول في إقليمها، وعليه فقد تعددت التعاريف المقدمة بشأنه نظرا لاختلاف بيئة كل مفكر، أما عن النظريات المفسرة للأمن الإقليمي فقد تم إبرازها من خلال الإقليمية الجديدة وكذا الوظيفية الجديدة فمن خلال هذه النظريات تم تفسير الأمن الإقليمي، كما نادت بالتنسيق بين دول الإقليم من خلال عمليات التكامل لمجابهة الأخطار التي سوف تمس هذا الإقليم.

كما تبين لنا في الفصل الثاني أنه ومن خلال الإحاطة بكل ما يتعلق بالمنطقة المغاربية من موقع جغرافي وأهمية جيواستراتيجية وكذا التهديدات الأمنية المهددة للأمن المغاربي تسنى لنا الأمر أن نبرز مختلف المتغيرات والمخاطر التي يعاني منها الأمن المغاربي.

تعد الجزائر قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، ونظرا لشساعة الإقليم الجغرافي للجزائر وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين دول المنطقة المغاربية، أدى ذلك إلى جعل الأمن

داخل إقليمها حساسا لما يحدث من تفاعلات أمنية في الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها وما يأتي منها من تهديدات.وباعتبار أن أمن الجزائر من أمن المنطقة المغاربية، ونظرا للموقع الذي تحتله للجزائر، فقد عملت على تكثيف اهتمامها بالإقليم المغاربي، عن طريق تنسيق الجهود بين دول المنطقة وتكثيف اهتمامها من خلال القيام بمبادرات تندد بضرورة مواجهة التهديدات الأمنية التي يشهدها المغرب العربي وذلك قصد تعزيز الأمن الإقليمي المغاربي.

من خلال ما تم البحث فيه حول الموضوع تبين لنا أن تعقد وتشابك التهديدات الأمنية وتداخلها فيما بينها وأن ما يحدث داخل دولة يؤثر على الدولة الأخرى، وبالتالي أصبحت الدولة لوحدها غير قادرة على مواجهتها، وهو ما استدعى إلى ضرورة التوجه إلى لغة الجماعة لمواجهتها على النطاق الإقليمي، كما أن الجزائر وبحكم خبرتها واستراتيجياتها الفاعلة في مواجهة التهديدات الأمنية، إلا أنها دعت إلى اللجوء إلى التعاون والتنسيق الأمني كعامل مساهم في حفظ الأمن المغاربي.

وانطلاقا مما سبق تأتي جدية هذا الموضوع من خلال مجموعة من الاستنتاجات تكمن فيما يلي:

-أن الدولة هي فاعل أساسي في العلاقات الدولية، وبالرغم من ظهور فواعل تحت دولاتية إلى جانبها وتحاول التأثير في مجرى العلاقات الدولية، تبقى الدولة الفاعل الرئيسي ولا يمكن الإستغناء عنها لما تمتلكه من صلاحيات تؤهلها للقيام بالدور المنوط بها وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

- الأمن الإقليمي هو مستوى وسطي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، ورغم تعدد التعريفات بشأنه إلا أنه في مجمله يعنى بأمن مجموعة من الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، والتي تنتهج سياسة أمنية دفاعية لمواجهة التهديدات الأمنية.

- يمكن القول أنه على الصعيد النظري تعددت نظريات دراسة الأمن الإقليمي، بسبب تعقد الظاهرة المدروسة، وتعدد الاتجاهات والرؤى بشأنها.

- يقودنا التحليل السابق في مضمون هذا العمل العلمي إلى أن حفظ الأمن الإقليمي يتولد من الدور الذي تقوم به الدولة، حيث تمثل مكانة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي أحد أبرز هذه الأسباب.

- تعتبر الجزائر دولة تتمّيز بمكانة هامة على نطاقها الإقليمي حيث تعد قلب المغرب العربي، كما تلقب بعروس القارة الإفريقية.

- هذه المكانة جعلت من الجزائر دولة محورية في إقليمها المغاربي وبالتالي أصبح لها دور مواجهة التهديدات الأمنية وحفظ الأمن الإقليمي المغاربي.

عندما حاولنا دراسة هذا الموضوع تم التحدث عن عدة نقاط أساسية لها تأثير إيجابي الأمن الإقليمي كالتعاون والتنسيق بين دول المنطقة، التوجه لمواجهة التهديدات الأمنية بصيغة جماعية...، هذا كله يفتح لنا البحث في مواضيع أخرى من مثل:

- معيقات الدور الجزائري في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي.
- تأثير التنافس بين الجزائر والمغرب الأقصى حول الزعامة على الأمن الإقليمي المغاربي.
- تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن في المغرب العربي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

الكتب بالعربية:

1- بن خرف الله الطاهر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982 بين التصور الايديولوجي والممارسة السياسية**. الجزائر:دار هومة، 2007.

2- بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري- الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

3- بورديو جورج، **الدولة**، ط.1.(تر:سليم حداد).بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع,2002 .

4- بولون هربرت ، واخرون، **نطاق التهديد غير العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**.(تر:فادي حمود واخرون). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

5- بونوار بن صايم ، عبد الحكيم بن يختي ، رهانات الامن في المنطقة المغاربية.

6- التيرو مصطفى عمر أخرون، **المخدرات والعولمية**. السعودية: جامعة نايف للدراسات الامنية - 2007.

7- جريز عبد الناصر، **الارهاب السياسي**. القاهرة : مكتبة مدبولي، 1996.

8- الجهماني تامر ابراهيم، **مفهوم الارهاب في القانون الدولي**. الجزائر:دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع،2002.

9- حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**.مصر:دار الموقف العربي، 1984.

10- الخشن محمد عبد المطلب، **تعريف الارهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية** . الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ؟، 2007.

11- داود الباز، **بناء الدولة –المفهوم، الأركان، الشكل**-.مصر: دار الفكر الجامعي، 2006.

12- دورتي جيمس وروبرت بالستغراف، **النظريا ت المتضاربة في العلاقات الدولية**. (تر:وليد عبد الحي). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 1985.

13- الرشيدي أحمد، واخرون، **المدخل الى العلوم السياسيةوالاقتصاديةوالاستراتيجية**. لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

14- سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**. القاهرة: دائرة المعارف، 1965.

15- سليمان صالح الغويل، **الدولة القومية –دراسة تحليلية مقارنة-**. .ليبيا:دار الكتب الوطنية، 2002.

16- السنوسي أحميدة أمحمد، **الاتحاد المغاربي دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**. طرابلس: منشورات جامع الفتح، 1999.

17- سوادي محمد، وصالح عمار، **دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي**. مصر: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2004.

18- السيد سليم محمد ، **تحليل السياسية الخارجية**. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998.

19- العبادي أحمد مختار، **في تاريخ المغرب والأندلس**. لبنان: دار النهضة العربية، د.ت.

20- عبد المنعم سعيد، **العرب ومستقبل النظام العالمي-مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور العرب والعالم**. القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

21- العكرة أدونيس ، **الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية** . بيروت: دار الطبيعة 1983.

22- علي عمر علي شفيق ، **العلاقات الدولية في العصر الحديث مع الأشارة الى الدور العربي الفريقي**. الرباط: دار المعرفة، 1990.

23- علي هلال، وجميل مطر، **النظام العربي الاقليمي-دراسة في العلاقات السياسية العربية**. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

24- عمر إبراهيم العفاس، **النظريات التكامل الإقليمي**. .ليبيا:دار الكتاب الوطنية، 2008.

25- فؤاد جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى**. القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2002.

26- فوزي أوصديق، **الواقي في شرح الدستوري الجزائري**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

27- قيزة اسماعيل وأخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

28- لندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط.** عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013.

29- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية.** دبي:مركز الخليج للأبحاث، 2002 .

30- مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

31- مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية.** الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

32- مجدي مدحت النهري، **النظم السياسية، بين النظرية والتطبيق** . الأردن:مكتبة العالمية، 1988.

33- محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية.** القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية، 2002.

34- محمد سعيد ال عياش الشهراني، **أثر العولمة على على مفهوم الأمن الوطني.** السعودية:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006.

35- محمد صالح جابري، **التواصل الثقافي بين الجزائر وتونس.** الجزائر: دار الحكمة، 2001.

36- محمد نور عثمان حين ، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة** . السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

37- محمد ياسر الأيوبي، **النظرية العامة للأمن-نحوعلم إجتماع أمني-**.طرابلس:المؤسسة الحديثة للكتاب، 2008.

38- مدحت أيوب، **الأمن القومي العربي.** مصر:مركز البحوث العربية، 2003 .

39- مصطفى الكثيري، **الخصوصية التاريخية و الحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية.** الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، 1986.

40-مقدم محمد ، **الافغان الجزائريون : من الجماعة الى القاعدة.** الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2002.

41- منصور ميلاد، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية.** ليبيا:جامعة ناصر، 1991.

42- ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وأفاق.** لبنان: دار الغرب الإسلامي، 2000.

الموسوعات:

1- إبراهيم الكيالي، **موسوعة السياسة** . لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999.

2- ناظم الواحد الجسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**. لبنان:دار النهضة العربية، 2008.

3- ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاوي، 2009.

المجلات:

01-أحمد عبد الكريم، " غياب الإيديولوجيا عن الثورات العربية". **دراسات دولية**، العدد:51، 2013.

02-بلقيس محمد جواد، "سوسيولوجية ثورات الربيع العربي.دراسات تحليلية لفعل الثورات العربية. **مجلة العلوم السياسية**، العدد:44، 2012.

03-زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. **مجلة الفكر**، العدد 5، 2010.

04-سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن:مستوياته وصيغه وتهديداته". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد19.الكويت:2008.

05-عبد الحق زغدان ، " واقع وأفاق التعاون الامني في المتوسط في المجال مكافحة المخدرات "، **مجلة الفكر**. عدد8، 2012.

06-عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية". **مجلة قضايا عربية**، عدد.10. لبنان: مطبعة المتوسط، 1975.

07-علي الدين هلال، "الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر". **مجلة المستقبل العربي**، العدد 9، 1989.

08-عمار حميد ياسين، عبير سهام مهدي، "العوامل الداخلية والخارجية للتغيير في المنطقة العربية". **دراسات دولية**، العدد 58، 2015.

09-قوى بوحنية ، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في دول الساحل"..**مركز الجزيرة للدراسات**، 2012.

10-مصطفى كمال طلبة، "الأخطار البينية ومسؤولية المجتمع الدولي". **مجلة السياسة الدولية**، العدد163.القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الساسية والإستراتيجية، جانفي 2006.

11- مصطفى علوي، "الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي". ***المركز الدولي للدراسات المستقبلية***.عدد04 .أفريل 2005 .

12-منى حسين عبيد، " أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **دراسات دولية**، العدد 51، 2013.
13-نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا". **مجلة السياسة الدولية**، عدد 124.القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1996 .

الدراسات غير المنشورة:

01-براهمي مريم " التعاون الامني الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** . جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم الساسية، قسم العلوم السياسية ، 2012/2011.

02-تيقمونين إبراهيم ، "المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة:التنافس والتوافق الفرنسي الأمريكي نموذجا"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**.جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2005.
03- حصاص لبنى، "دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي-دراسة رابطة دول جنوب شرق اسيا-"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.

04-حمزاوي جويدة، "التصور الأمني الأربي:نحوبنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
05-خير الدين العايب، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية**. جامعة الجزائر:معهد العلوم السياسية، 1995.
06-رتيبة برياش " الأمن والإرهاب في المغرب العربي . مقاربة إستراتيجية "، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام.
07-السعيد لوصيف، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات التحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** .جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011/2010.
08-سمير قلاع الضروس " المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الافريقي " **مذكرة ماجستر في العلوم السياسية**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، 2013/2012.

09-شريطية سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الإستقرار الأمني- دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية **رسالة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية**. جامعة بسكرة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011.

10-صفية نزاري، "الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات الجزائر، تونس، المغرب"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011.

11-عبد القادر دندن، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008.

12-العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الاوربية .الجزائر-ليبيا، **رسالة ماجسستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. جامعة الجزائر، كلية العلاقات الدولية والاعلام، قسم العلوم الساسية، 2005.

13-عطية إدريس ، " الارهاب في افريقيا – دراسة في الظاهرة وأليات مواجهته "، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاتصال، قسم العلوم السياسية، 2011.

14-عليلي مونة، "السياسة الأمريكيةفي منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002.

15-فايزة ختو ،" البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأوربية ومغاربة " 1995-2010 -، **مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010.

16-فيصل عمر شايب، "وحدة المغرب العربي '1962-1991"، **مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإنسانية**. جامعة تبسة، كلية الأداب والعلوم الإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية.

17-قسوم سليم، "الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية-دراسة في تطوير مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية-، **رسالة ماجستر في العلوم السياسية**. جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

المداخلات العلمية:

01-بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي"الجزائر والأمن في المتوسط"**. جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2008.

02-بوميلك نوال، "نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، **مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول"دور الجزائر الإقليمي"**. جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 28-29أفريل 2014.

03-ناجي عبد النور ، " الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط : ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، **مداخلة في الملتقى حول " الجزائر والأمن في المتوسط – واقع وأفاق.** جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.

04-خالدي عبد الكامل، " دور الجزائر الإقليمي ومرتكزاته"، **مداخلة قدمت ضمن الملتقى الدولي حول،** "دور الجزائر الإقليمي، المحددات والأبعاد". جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

05- باخوية دريس ، " دور الجزائر في تعزيز الامن ومحاربة الارهاب بمنطقة الساحل والمغرب العربي "، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول " دور الجزائر الاقليمي** المحددات والابعاد .جامعة تبسة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم السياسة ،28-29 أفريل 2014.

06-رداف طارق، " الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي"، **مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول** "دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد".جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلو السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

07-ساعي جمال، "مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول" الجزائر والأمن في المتوسط"**. قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2008.

08-سليمان أعراج " متغير التنمية في السياسة الجزائر الاقليمية الراهنة"، **مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول**" دور الجزائر الاقليمي". جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2014.

09-فايزة ويكن ، " تحقيق الزعامة الاقلمية كهدف في السياسة الخارجية الجزائرية .الإمكانية، المظاهرة، والتحديات "**مداخلة مقدمة في ملتقى الدولي حول** دور الجزائر الاقلمي" المحددات والإبعاد . جامعة تبسة،كلية الحقوق، علوم السياسية، قسم العلوم السياسية2014.

10-محمد غربي ، " الدفاع والامان تحديد المفهومين من وجهة نظرا جيو استراتيجة " **مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول** " الجزائر وأمن المتوسط " . جامعة قسطنية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008.

11- مجدان محمد ، " الإقليمية:أصولها، مفهومها، وتفاعلاتها"، **مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول"دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"**. جامعة تبسة، قسم العلوم السياسية، 28-29 أفريل 2014.

الأنترنت:

01- أيمن حسن، " الجماعة الاسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة ليدا العنف " نقلا عن : http :/ www.muslm .net

02-برقوق أمحند ، **التهديدات الامنية في المغرب العربي**. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. نقلا عن:http://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/facult ، .

03-بن صايم بونوار، بن يختي عبد الحكيم، **رهانات الامن في المنطقة المغاربية**، نقلا عن:. http=//article.e. marifah.net .

04-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعي التكنولوجي: **الاعتراف الدولي من المفهوم النظري الى التطبيق العلمي**. أنظر الربط التالي:

http:// www.latnetwop.og. international-rec.26-04-2015).

05-خديجة عرفة، " ***تحولات مفهوم الأمن*** " أنظر الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/arabic/mafhoum/2003/09 article01 shtml. .13/05/2015.

06 -مسعودة بوطلعة، "**الجزائر مسؤولة على حفظ الأمن في المنطقة المغاربية**"، أنظر الرابط التالي:

http= //www.elkhabar.com .

07-"**كيري يدفع الجزائر لتأدية أدوار القوة الإقليمية الأولى**"، أنظر الرابط التالي: http=//www.elwatan.com/arab.

الكتب باللغة الأجنبية:

LES OUVRAGES:

01--Barbara Delcourt ‹**Thèorie de la sècuritè**.‹ Bruscelles: institut d'ètudes europèenes ‹ 2006.

02-Paul Balta, **le grand Maghrb qindépendances à l an 2000** ..Alger : laphonic.1990.

0**3**--Schuly Michel ‹**Regionalism in a globalizion word a comparative persoective on forms actors and progresses**. New York: palgrave ‹2001.

BOOKS:

01-Barry Buzan,**peole**,**states**,**and fear**:**the national security problem in** -01 **international relations bright on**:Harvester wheat sheaf ,1990.

02-Michelle Parce ‹**The Politics of regional Identity Mediterraneaan** .London & NY Routhledge ‹2006

03--Tareq (Y.ismael) ‹**The Middle East in Word Politics**. press ‹1984

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول:الدولة والأمن الإقليمي:دراسة إيتيمولوجية ونظرية	01-41
المبحث الأول: الدولة-مقاربة مفاهيمية-	01
المطلب الأول: تعريف الدولة	01
المطلب الثاني: أركان الدولة	06
المطلب الثالث: خصائص الدولة	12
المبحث الثاني: ما هية الأمن الإقليمي	15
المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي	15
المطلب الثاني: أشكال الأمن الإقليمي	24
المطلب الثالث: أهداف الأمن الإقليمي	27
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الإقليمي	31
المطلب الأول: الإقليمية الجديدة	31
المطلب الثاني: الوظيفية الجديدة	38
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: تحليل الدور الوظيفي للجزائر في إطار البيئة الأمنية المغاربية	41-84
المبحث الأول: قراءة جيواستراتيجية لمنطقة المغرب العربي	43
المطلب الأول: الموقع الجيوبوليتيكي لمنطقة المغرب العربي	43

المطلب الثاني: أهمية منطقة المغرب العربي	47
المبحث الثاني: التهديدات المهددة للأمن المغاربي	50
المطلب الأول: التهديدات البنيوية	50
المطلب الثاني: التهديدات النسقية	56
المبحث الثالث: الرؤية الجزائرية للأمن في المنطقة المغاربية	70
المطلب الأول: التحديد الجيوسياسي للجزائر	70
المطلب الثاني: لمحة عن العقيدة الأمنية الجزائرية	73
المطلب الثالث: تعامل الجزائر مع التهديدات الأمنية المعاصرة في المنطقة المغاربية	76
المبحث الرابع:العلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي في إطار حفظ الأمن الإقليمي المغاربي	79
المطلب الأول:: العلاقات الأمنية الجزائرية المغربية	79
المطلب الثاني:العلاقات الأمنية الجزائرية التونسية	80
المطلب الثالث:العلاقات الأمنية الجزائرية الليبية	82
خلاصة الفصل الثاني	84
الخاتمة	86
قائمة المصادر والمراجع	89
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الخرائط	
ملخص المذكرة	

فهرس الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01	فروع ظاهرة السلطة في المجتمع البشري	03
02	الإستثمار في دول المغرب العربي:مقياس بمليار دولار أمريكي	48

فهرس الخرائط

الخريطة	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح الموقع الجغرافي للمغرب العربي	46
02	الموقع الجغرافي للجزائر	72

الملخص

ملخص المذكرة:

شكل موضوع دور الدولة في حفظ الأمن الإقليمي اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين الدولة والأمن الإقليمي، وإبراز دورها في حفظ الأمن الإقليمي.

تم في هذا الموضوع معالجة الإشكالية المعنونة ب:كيف يمكن للجزائر أن تحافظ على الأمن ضمن الدائرة المغاربية؟

ومن خلالها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يكمن أبرزها فيما يلي:

– يعتبر الأمن الإقليمي أحد أبرز القضايا المهمة لاسيما في عالم تعددت فيه العديد من التهديدات الأمنية المتشابكة والمتفاعلة فيما بينها، والتي تنعكس سلبا على أمن الدول في نطاقها الإقليمي، حيث شكلت الدولة محور الأمن الإقليمي نظرا لما تلعبه من دور بارز في حفظ الأمن الإقليمي ومواجهتها لمختلف التهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي.

–أدى تنوع واتساع دائرة التهديدات الأمنية إلى تكثيف الجهود قصد مجابهتها.

–الجزائر باعتبارها دولة محورية في إقليمها المغاربي فهي تسعى إلى حفظ الأمن الإقليمي المغاربي من خلال التعاون والتنسيق بين دول المغرب العربي .